Vol. 7. No.2, Dece, 2018 ISSN: 2090-5890

تحليل ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة المرتبطة بالتحول في سوق العمل

د / دينا على حامد أحمد
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة المنصورة

د / امل حسن حسن حرات
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنصورة

مقدمـــة :

تعد العمالة الجامعية واحدة من الشرائح السكانية الأهم في المجتمع، فهي فئـــة الزهـــو والتفاخر ،وهي الفئة التي يقـــاس بهـــا التقـــدم والتحضر بين كافة شعوب الأرض ،وهي الفئة التي يعول عليها في النهوض والتقدم وهي التي تحـــوي المهندســـين والكيميـــائيين والأطبـــاء والمبدعين والأدباء والعلميين (ســـالم :٢٠٠٣، ٢٠١) .

في ظل التغيرات السريعة المتلاحقـــة التي يمر بها العالم اليوم ،والتي جعلـــت مـــن إكساب الأفراد الخبرات والمهـــارات العاليـــة شرطا أساسيا للدخول في سوق العمـــل يـــأتي التعليم الجامعي على رأس أولويات الاهتمامات التعليمية في مختلف الدول ،حيث يقوم بـــدور مهم فـــي إعـــداد الطـــلاب وإكســـابهم القـــيم والسلوكيات السليمة، وتزويدهم بالمهارات التي تتناسب مع اتجاهات خطط التنمية ومتطلبـــات سوق العمل (عبد الحافظ واســـماعيل :٢٠١٣، ١١٣٦) .

ومع هذه التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في مطلـــع الألفيـــة الثالثـــة، والتـــي تفرضها مجموعة من التحـــولات والتغيـــرات العالمية من ترسخ لمفهوم العولمـــة وحـــدوث تحول في ســـوق العمـــل والتجـــارة الحـــرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصـــل التقنـــي والمعلوماتي، إلا أنه لا يمكن فصل مثل هـــذه التحولات عن ما يواجـــه مؤسســـات التعلـــيم الجامعي من تحديات تتصل بالزيادات في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحـــو الخصخصـــة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدنى مساهمة قطاع الإنتاج فـــي شـــئون التعلـــيم الجـــامعي (العتيبي :٢٠١٠، ٢٥٢) .

ففي الوقت الذي يتزايد فيه الحديث عن أهمية رأس المال البشري ، وعن طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه في دفـــع عجلـــة التنميـــة الاقتصادية ،تصبح قضية تشغيل الشباب ومدى الاستفادة من العنصر البشري على قدر كبيـــر من الأهمية. وتحتل قضـــية تشـــغيل الشـــباب الأولوية القصوى على أجندة الحكومة المصرية ،ولقد عانت مصر لفترة طويلة من اخـــتلالات كثيرة والتي ترتبط بعوامل منها :ارتفاع نســـبة غير المساهمين في قوة العمل ،عـــدم ملاءمـــة مخرجات النظام التعليمي ،التوزيـــع النـــوعي للسكان ،سياسات الاصلاح الاقتصادي ،سياسة خفض الانفاق العام ،انخفاض الطلب الخارجي

على العمالة المصرية ،معدل النمو السكاني ،بالإضافة إلى التوسع في التعليم الجامعي الخاص مما زاد من المعروض من الأيدي العاملة في التخصصات المختلفة (محمد ٢٠١٣، ٥٠٣-٥٠٤) .كما توصلت الدراسات إلى انخفاض معدلات العائد على التعليم مقارنة بباقي الدول –سواء المتقدمة أو النامية (عجاجة ٢٠١٦، ٢٣٣) .

ومن هنا يأتي سعي كثير من أنظمة التعليم العالي في العالم إلى ربط التعليم العالي بسوق العمل نتيجة للنقد الذي توجهه مؤسسات سوق العمل إلى الجامعات وبرامجها الأكاديمية ومخرجاتها غير القادرة على تلبية متطلبات سوق العمل بالكوادر المؤهلة لتحمل مسؤولية الوظيفة والثبات بجدارة في ميدان العمل الحقيقي .فمؤسسات السوق متحفظة على مؤهلات مخرجات التعليم العالي ومهاراتها وقدراتها ،والمسؤولون عن التوظيف يرون أن خريجي التعليم العالي يفتقرون إلى الكثير من المهارات العملية الأساسية التي تتطلبها بيئة العمل . وتوجد حالات كثيرة واجه فيها خريجوا الجامعات صعوبات في التوظيف بسبب عدم امتلاكهم المهارات المطلوبة .وأكد أصحاب الأعمال بأنهم يرفضون توظيف بعض خريجي الجامعات لقلة امتلاكهم المهارات المطلوبة في أماكن العمل (الحسيني ٢٠١٦: ص٥٤،) .

وعليه يمكن القول بأن البطالة في مصر هي بطالة المتعلمين أو المؤهلين والتي تعتبر من أخطر ما تواجهه أي أمة وخاصة البلدان النامية ومنها مصر لما لها من انعكاسات وآثار سلبية على الوطن والمواطن ،الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي حيث أن المكون الأكبر من البطالة يمثله فئة المتعلمين من شباب خريجي الجامعات والذين لم يسبق لهم الدخول في سوق العمل .

مشكلة البحث

تواجه الجامعات في جميع أنحاء العالم عدة تحديات أبرزها إطراد معدلات التقدم التكنولوجي والانفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري والعالمي ،والمنافسة العالمية ،والتوجه إلى التعليم العالي ،وحاجة سوق العمل إلى وظائف أكاديمية ومهنية دقيقة ،والأخذ بنظام اقتصادي مؤسس على المعرفة والمنافسة والجودة والتميز والتكنولوجيا الفائقة (حسن :٢٠١٠، ٤٨) .

في الوقت الذي تتفق فيه معظم الدراسات التي تناولت التعليم العالي في الوطن العربي بإطاره العام على وجود معضلة أو أكثر تتبلور في عدم ارتقاء أدائه إلى مستوى الدور الذي تعكسه الأهداف المجتمعية المناطة بها ،ورؤى هذه الكيانات ومنطلقات أهدافها في إعداد وتأهيل أطر بشرية في عالم يتصف بالتغيير في ظل احتياجات سوق عمل متطورة ومتسارعة (محمود وقدوري :٢٠٠٥، ٢٥٤) .

كما تشهد بعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر ظاهرة زيادة نسبة البطالة بين

حملة المؤهلات الدراسية ،حيث تبدو مؤسسات التعليم والتدريب وكأنها مفرخة للعاطلين عن العمل أكثر من كونها مساهمة في جهود التنمية . ففي مصر لا تزيد نسبة العاطلين من الأميين عن (٤.١%) فقط ،أما الباقي فهم من حملة الشهادات المتوسطة والعليا ،وهو ما يعكس التباعد الكبير بين حاجة سوق العمل والتخصصات التي يتم تدريسها والتدريب عليها في المؤسسات التعليمية (ذكر الله :٢٠١٤، ٢٩١) .

ومن هنا ،تبدو الحاجة ملحة إلى تبني استراتيجيات جديدة في التعليم والتدريب والأجور والعمالة والاستثمار .كما يجب الاهتمام بالإصلاحات الكيفية في المنظومة التعليمية ،وإزاء تحقيق الرغبة في توافق مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد وسوق العمل يجب أن تتوافق الخطط الاستثمارية مع مخرجات منظومة التعليم من حيث التكنولوجيا المستعملة وتحديد المشروعات المنفذة وحفز الصناعات كثيفة العمالة أو تهيئة المناخ المناسب لحفز المتعلمين على العمل الحر (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٩٢) .

ومن هنا تتضح مشكلة البحث في أن المتتبع لأداء مؤسسات التعليم الجامعى في الآونة الأخيرة ،يقف أمام معضلة التدهور في جودة الخدمات التي تقدمها ،وما يؤكد هذه المعضلة حالات التدني والقصور في المهارات الأساسية لدى الخريجين واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل التي باتت متطورة في مواصفاتها .وهو ما يمكن صياغته في التساؤل الرئيسي التالي :

ما تحليل ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة المرتبطة بالتحول في سوق العمل ؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي :

١. ما الاطار المفاهيمي لسوق العمل المصري؟
٢. ما أهم التحولات الحادثة في سوق العمل والمؤثرة على عمالة خريجي التعليم الجامعي المصري ؟
٣. ما المتغيرات المعاصرة التي يشهدها التعليم الجامعي المصري ؟
٤. ما أهم ملامح ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعي المصري ؟
٥. ما متطلبات تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي المصري والتحولات في سوق العمل ؟

أهداف البحث

يستهدف البحث الحالي تقديم رؤية تربوية لما يمكن القيام به لتفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي المصري ومتطلبات سوق العمل ،وذلك من خلال الأهداف التالية :

١. تحديد الاطار المفاهيمي لسوق العمل المصري .
٢. تحديد أهم التحولات الحادثة في سوق العمل والمؤثرة على عمالة خريجي التعليم الجامعي المصري .

٣. توضيح أهم التغيرات المعاصرة التي يشهدها التعليم الجامعي .
٤. الكشف عن أهم ملامح ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعي المصري .
٥. تحديد متطلبات تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي المصري والتحولات في سوق العمل .

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في النقاط التالية :

١. إن قضية المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وتحولات سوق العمل تعد من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية حيوية كبرى في المستقبل إذا لم يتم معالجتها بشكل سليم، وإذا لم يكن النظام التعليمي قادراً على تخريج المنتج التعليمي بالمواصفات التي يحتاجها سوق العمل.
٢. تحليل ظاهرة بطالة المتعلمين والتي لا تعد ظاهرة حديثة ،ودراسة الأسباب المباشرة لحدوث هذه الظاهرة بسوق العمل المصري، وارتباطها بالاختلال فيه .
٣. تزايد خطورة ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعى في سوق العمل .
٤. هذه الدراسة قد تساعد المسؤولين والمخططين التربويين في استشراف آفاق المستقبل المأمول للتعليم مما يفيد في وضع الخطط والبرامج الدراسية المستقبلية في مجالات تعليمية جديدة للوفاء باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.
٥. الاهتمام بمبدأ "التعلم للعمل" كأحد جوانب عملية التعلم باعتباره مفتاح الدخول للقرن الحادي والعشرون.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على الاستناد للدراسات والدوريات والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث ،وأيضا جمع وتحليل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة لبيان حجم ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعي وعلاقة ذلك بالاختلالات في سوق العمل المصري .

مصطلحات البحث

من أهم المصطلحات المستخدمة في هذا البحث ما يلي:

١. **البطالة**

وتعرف البطالة بأنها "حالة الفرد القادر على العمل ،ويرغب في العمل ،يبحث عن فرصة عمل ،لا يجد فرصة العمل المطلوبة ،ليس له من مورد رزق" (صالح :٢٠٠٤، ٢٢٣) .

٢. **سوق العمل:**

يمكن تعريف سوق العمل على أنه "نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية يوجد به باحثون عن العمل وعروض العمل ويوجد به أصحاب الشركات والمؤسسات الذين يخلقون مكان العمل ويبحثون عن اليد العاملة" (الحجيل وأشرف :٢٠١٢، ٣٠٥) .

٣. التعليم الجامعي :

يعرف التعليم الجامعي بأنه "التعليم الحكومي وغير الحكومي ،الذي يلي المرحلة الثانوية ،أو ما يعادلها ،والذي تتراوح مدته بين أربع وسبع سنوات ،ويتم في جامعات تمثل مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين ،،وأنظمة وأعراف وتقاليد جامعية معينة (الجرساني :٢٠١٢، ٤٥٢) .

٤. التحول في سوق العمل :

ويقصد به في هذه الدراسة التحول الناتج عن القوى الرئيسية التي تؤثر في اقتصاد المجتمعات وهذه القوى تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الأسواق وظهور الشركات العابرة للقارات والتي استطاعت أن تغزو الأسواق العالمية بمنتجاتها وإحداث تغييرات في أشكال التجارة الدولية، الأمر الذى يتطلب ضرورة توافر عدد من المهارات والقدرات في خريجي الجامعات ذوى التخصصات المختلفة تلبية لتحولات سوق العمل .

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية ،والتي أمكن للباحثة الاطلاع عليها والاستفادة منها ما يلي :

أولا الدراسات العربية

دراسة (سالم ،٢٠٠٣) :بعنوان "عمالة الجامعيين في سوق العمل المصري " .هدفت الدراسة إلى التعرف على جملة العمالة الكلية بمصر ،وخاصة عمالة الجامعيين من الذكور والإناث وتوزيعها النسبي بين المحافظات المختلفة .وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي يشهد ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة بين صفوفه ،وأن عمالة الجامعيين تعاني من عجز القطاع الحكومي العام والخاص في استيعاب أعداد تتناسب مع الأعداد الوافدة من الخريجين على سوق العمل ،الأمر الذي جعل شباب الخريجين في حالة من اليأس والاحباط ،الأمر الذي يفقد التعليم الجامعي مصداقيته ودوره في تضييق الهوة بين طبقتي الأغنياء والفقراء .

دراسة (محمود وقدوري ،٢٠٠٥) :بعنوان " نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية" .هدفت الدراسة إلى تحديد واقع التعليم وسماته وتشخيص بعض أوجه التحديات ذات الصلة بمواصفات ونوعية الخريجين مقرونة بسوق العمل .وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم العالي تواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية تؤثر على مستويات أدائها .وأن الارتقاء بنوعية مخرجات التعليم العالي تستوجب تطوير وتوزيع أنظمة ومناهج وبرامج تعليم بما يحقق تطابق كمي ونوعي مع احتياجات سوق العمل.

دراسة (الزغبي ،٢٠١١) :بعنوان "جودة مخرجات الجامعات السعودية واحتياجات سوق العمل" .هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض عناصر الفجوة بين

مخرجات التعليم والحاجات القائمة في سوق العمل لتضييق الفجوة بين مخرجات الجامعات وحاجات سوق العمل ،وأوصى الباحث بضرورة التواصل بين الجامعات وسوق العمل بطريقة منظمة وممنهجة وعبر هيئات متعددة وبناء هيئات وآليات للتواصل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية في الجامعات .

دراسة (نصر ،٢٠١١) :بعنوان "التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة من منظور شراكة المجتمع المدني في إفريقيا " .هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه مخرجات التعليم العالي والرؤى التربوية للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة .وتوصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات لتحسين كفاءة مخرجات التعليم العالي والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة منها :تطوير برامج مؤسسات التعليم ،واستمرارية المتابعة التقويمية للخريجين وفق معايير ،وحصر الاحتياجات المجتمعية تمهيدا لتلبيتها ،وتكامل الموارد والخبرات .

دراسة (عمارة ،٢٠١٢) :بعنوان "تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة" .هدفت الدراسة إلى تحليل واقع العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل بمصر، وتشخيص مشكلاته لتوضيح مظاهر الخلل في العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل وابراز الجهود المصرية والنماذج التطبيقية لتقوية الروابط بينهما، والوقوف على بعض التجارب العالمية في مجال ربط التعليم الفني بسوق العمل ووضع تصور يساعد على علاج المشكلة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي :الاهتمام الكبير بأن تكون مخرجات البرامج التعليمية من حيث المعارف ومهارات الخريجين متوافقة مع احتياجات سوق العمل ،وربط عمليات التدريب بالتوظيف بإيجاد مسارات تدريبية وتعليمية مشتركة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات القطاع الخاص، ووضع مقاييس للقدرات والمهارات ،إشراك مؤسسات سوق العمل في العملية التعليمية عن طريق التعليم والتدريب، مثل التعليم الثنائي في ألمانيا .

دراسة (العاني و النعيمي، ٢٠١٣) :بعنوان "التعليم العالي والتنمية في العراق :الواقع، التحديات، الآفاق" .هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في القطاعين العام والخاص ،وتحديد طبيعة المشاكل التي تعترض التفاعل فيما بينهما، والتحديات التي تواجه إمكانات تحقيق المواءمة والتوافق بين مخرجات التعليم العالي والتقني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وصولاً إلى تقديم المقترحات والحلول المناسبة من خلال مجموعة خيارات استراتيجية ورؤية مستقبلية للربط الفعال بين التعليم والمجتمع باتجاه تعزيز التنمية .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :محدودية وجود علاقات شراكة

حقيقية بين الطرفين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي ،محدودية الممارسات الحكومية الجادة لتفعيل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل ،محدودية معلومات الخريجين ومهاراتهم، خاصة قدرتهم على الإبداع، وهذا يؤشر إلى ضعف مستوى المناهج الدراسية وطرائق التدريس والتدريب.

دراسة (المهدي وآخرون ،٢٠١٤) :بعنوان "استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل لمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة" .هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر .وذلك من خلال وضع إطار فكرى حول الاتجاهات العالمية المعاصرة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، وتحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للجامعات المصرية وما بها من نقاط قوة وضعف، وما بها من فرص وتهديدات مؤثرة على تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.

دراسة (عبد الجواد ،٢٠١٦) :بعنوان "مدى مواءمة مخرجات كلية التربية جامعة بني سويف لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر المستفيدين" .هدفت الدراسة إلى التعرف على مواءمة مخرجات كلية التربية لاحتياجات المدارس في محافظة بني سويف ،من حيث دراسة العرض والطلب للتعرف على الاحتياجات الكمية للمدارس من المعلمين في التخصصات المختلفة .وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد ربط بين أعداد الخريجين وأسلوب العرض والطلب ،بالإضافة لوجود ضعف في مستوى خريجي الكلية ،كما أن الكلية يكاد ينعدم دورها في متابعة الخريجين .

دراسة (الدلو ،٢٠١٦) :بعنوان "استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين" .هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي ،وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة .وطبقت الدراسة على خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر فرع غزة وأصحاب الصيدليات ومستودعات ومصانع الأدوية .وتوصلت الدراسة إلى صعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج ،بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل ،وضعف العلاقات التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل .

دراسة (مرسي وآخرون ،٢٠١٧) :بعنوان "متطلبات اعداد الطالب المعلم بكليات التربية في جمهورية مصر العربية لمواكبة سوق العمل جامعة أسيوط أنموذجا :دراسة ميدانية" .هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات إعداد الطالب المعلم بكليات التربية ،جامعة أسيوط لمواكبة سوق العمل .وتوصلت

الدراسة إلى أن أعداد الطلاب بكليات التربية يعد من القيود الكبيرة في مصر ،القصور الواضح في برامج إعداد المعلمين بكليات التربية مما أدى إلى تدني ثقافة التطوير المهني والتنمية المهنية لدى المعلمين ،مما يفرض على كليات التربية ضرورة السعي نحو مواكبة متطلبات سوق العمل.

ثانيا الدراسات الأجنبية

دراسة (Naglaa El-Ehwany and Manal Metwally ,2001) :الغرض من هذه الورقة هو تحليل هيكل وأداء سوق العمل في مصر من أجل تقييم قدرتها التنافسية. كما تتناول الورقة القضايا المتعلقة بمرونة سوق العمل وإصلاحات سوق العمل .وتوصلت الدراسة لأن سوق العمل عانى بشكل متزايد من العديد من التشوهات وعدم التوازن خلال العقدين الأخيرين مما أثر على قدرته التنافسية. وأشارت الدراسة إلى أن تأثير القواعد التشريعية والمؤسسية التي تتحكم في سوق العمل تؤثر على ربحية القطاع الخاص وبالتالي على قدرته على خلق الوظائف .وخلصت الورقة إلى أن التحدي المتمثل في إيجاد فرص العمل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق معدل نمو مرتفع يتطلب كثافة العمالة ،جنبا إلى جنب مع زيادة إنتاجية العمل والقدرة التنافسية.

دراسة (Kolesnikova Julia & Others ,2015) :هدفت الدراسة لتحليل معدلات بطالة الشباب المرتفعة ،والعوامل التي تحدد طلب الخريجين للمجالات المختلفة في سوق العمل. وقامت الدراسة بالتحليل التفصيلي للمجالات التالية: الاقتصاد ،إدارة الموارد البشرية ،تكنولوجيا المعلومات ،واللغة. وقد استخدمت الدراسة اسلوب تحليل محتوى عروض أصحاب العمل في هذه المجالات ،كما تمت إجراء مقابلات مع الطلاب لتحديد تفضيلاتهم فيما يتعلق بمكان العمل في المستقبل ،وتم تحليل مجموعة واسعة من الخريجين في عام ٢٠١٣. وقد أظهرت النتائج أن الأكثر طلبا هم متخرجين من مجالات إدارة شؤون الموظفين والاقتصاد ،والأعلى أجورا هم المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات وإدارة شؤون الموظفين .

دراسة (Karl Ingar Kittelsen & Havard Helland ,2016) :

هدفت هذه الدراسة لبحث آثار التعليم العالي على مخرجات سوق العمل. تتناول هذه الورقة مسألة ما إذا كان أصحاب العمل يميلون إلى مكافأة الدرجات العلمية المرتفعة في شكل توظيف ودخل أعلى. وقد أظهرت الأبحاث السابقة أن العوائد على التعليم تختلف باختلاف أوضاع سوق العمل الهيكلية والمؤسساتية .وقد قامت الدراسة بدراسة آثار التفاعل بين الدرجات العلمية وسوق العمل من خلال تحليل البيانات عن جميع الخريجين في البرامج التعليمية في الجامعات النرويجية من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٦. وترتبط بيانات التعليم مع مصادر بيانات أخرى متعددة مثل السجل

الضريبي الوطني وسجل العمالة الوطنية. وقد اتضح أن الدرجات العلمية المرتفعة لها آثار إيجابية على كل من الدخل والعمالة وأن هذه التأثيرات تتأثر بكل من نوع التعليم والقطاع .

دراسة (Lan W. & Others ,2017) :هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأفراد المحرومين الذين يكملون التعليم العالي من خلال النظر في نتائج سوق العمل لخريجي الجامعات .ووجد أن عدد الخريجين من السكان الأصليين والخريجين ذوي الإعاقة منخفض جداً ،مما يشير إلى أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين إكمال التعليم العالي لهاتين المجموعتين .وتُعد نتائج سوق العمل الخاصة لذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية والمناطق النائية ذات أداء جيد في سوق العمل ،بينما الخريجين من ذوي الخلفيات غير الناطقة بالإنجليزية ،وخريجات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يعانون من مشكلات كبيرة في سوق العمل. كما تشير النتائج إلى أن عمليات الاختيار قبل دخول الخريجين إلى سوق العمل مهمة.

دراسة (Sofie J. Cabus & Melline A. Somers ,2017): هدفت هذه الدراسة لتحديد إذا ما كان التوسع في التعليم العالي على مدى السنوات العشرين الماضية قد ساهم في تحسين التعليم ومعدلات العمل في سوق العمل في هولندا .وذلك من خلال دراسة التغيرات في متوسط مستوى تعليم العاملين في سوق العمل الإقليمي .وبعد ذلك تم تقدير آثار التغييرات في مستوى تعليم الموظفين بسبب زيادة العرض من خريجي التعليم العالي في سوق العمل الإقليمي .وقد استخدمت بيانات لتغطية (٧٤٥١) شركة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١١.

تعليق على الدراسات السابقة

بالنظر إلى ما جاء في الدراسات السابقة من أفكار يمكن تحديد النقاط الآتية :تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة نقاط منها :تحديد متطلبات سوق العمل من خريجي التعليم الجامعي ،توضيح أهم ملامح سوق العمل المصري ،وتوضيح أهم ملامح ظاهرة بطالة خريجي التعليم الجامعي .

اختلفت الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في أنها تهتم بالتحولات الحادثة في سوق العمل والمؤثرة على بطالة خريجي التعليم الجامعي المصري مع تحليل لتلك الظاهرة بناء على البيانات والاحصاءات الحكومية الرسمية لعام ٢٠١٧ .

الإطار النظري للبحث

يولد كل فرد ولدية مجموعة من المواهب والقدرات ،والتعليم يصقل هذه المواهب ويبرز تلك القدرات وينميها .وقد ثبت علميا أن للتعليم أثران على الإنسان :أثر عقلي منهجي ،وأثر أخلاقي قيمي ،وكلاهما بالغ الأهمية في تشكيل المجتمع ودفع عجلات النمو الاقتصادي .كما أن للتعليم دور في تأهيل القوى البشرية واعدادها للعمل في القطاعات

المختلفة على كل المستويات وذلك من خلال (ذكر الله :٢٠١٤، ٢٩٢-٢٩٩) :

أ. التزود بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المشترك .

ب. التهيئة لتقبل الجديد الذي يأتي به العصر تقنيا وعلميا وفكريا .

ج. تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة .

د. التعليم يجعل الأفراد أكثر استعدادا لتقبل الأفكار الجديدة .

إلا أن مخرجات التعليم الجامعي في مصر تعاني من التركيز على الجانب المعرفي في المناهج الدراسية دون المهارة والسلوك ،ومن ثم ظهرت فجوة كبيرة بين ما تقدمه المؤسسات الجامعية من تخصصات وبرامج وبين احتياجات سوق العمل (سعيد :٢٠١٢ ،ص١١١) .

وقد كشف التقرير الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٨) بأنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بما فيها مصر -في إصلاح أنظمتها التعليمية، إلا أن هذه الإنجازات مازالت أقل من مثيلاتها في بلدان أخرى لها نفس المستويات من التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك مازالت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة، ولم يتم تجسير الفجوة بين التعليم والتوظيف (The World Bank: 2008, 23) .

أولا :سوق العمل

(١) مفهوم سوق العمل

يُعَرَّف العمل بأنه "جميع النشاطات التي يستطيع الأفراد بواسطتها قبول أو ممارسة مسئوليات تعتبر ميزة لحياتهم، فمدلول كلمة "عمل" ينبغي ألا يقتصر على الوظائف الصناعية أو الإنتاجية. وهذه النشاطات أو الممارسات سواء فردية أو جماعية، والتي تهدف إلى تحقيق غاية معينة، لإدراك التطور الذى يميز العلاقة بين التعليم وعالم العمل إدراكاً تاماً (الخويت :٢٠٠٢، ١٣) .

أما سوق العمل فيمكن تعريفه على أنه "مختلف هيئات ومؤسسات القطاعيين العام والخاص الراغبين في توظيف كوادر مهنية متخصصة" (المطوع وآخرون :٢٠٠٩، ٤) .أو على أنه "تشكيلة واسعة من النشاطات التي يمكن أن تجرى في أي مكان داخل المجتمع، بحيث تشمل الإنتاج الصناعي، والزراعة والخدمات الاجتماعية علي أنواعها، والنشاطات القصيرة والطويلة المدى، والنشاطات لوقت كامل أو لبعض الوقت، والعمل اليدوي أو العقلي أو كليهما" (محمود :١٩٩٢،٥٤٩) .

حيث يمثل سوق العمل الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي وعارضي العمالة ،ويؤثر ويتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي ،ويتميز بديناميكيته وتعقد وتشعب القرارات التي تؤخذ فيه (سلامة :٢٠٠٤، ١٨) .وهو أيضا الوسيلة التي تتأثر من خلالها مستوى رفاهية الأسر، إذا أنه الميدان الذي تتاح داخله

فرص الدخل للأفراد، وإمكانية الوصول إلي هذا الدخل في حالات كثيرة، سوف يكون محددا قويا لطبيعة فقر الأسر واللامساواة في المجتمع (Bhorat & Lundall 2004,18): .

ويرى بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين سوق العمل سوقاً تشبه أسواق السلع والخدمات الأخرى، يتحكم فيها قانون العرض والطلب، فهي تباع وتشترى ولها ثمن وهو الأجر إلا أن دور العرض والطلب فيها محدد نسبيا لأربعة أسباب رئيسية هي (Genes :2010 ,3) :

١. العمل ليس سلعه يمكن رؤيتها ولمسها.
٢. أنها تتعامل مع قوى بشرية لها أحاسيس ومسئوليات وطموحات لا يمكن تجاهلها .
٣. سوق العمل تعتبر سوقا غير مكتملة، بسبب النقص في معلومات العرض والطلب، وصعوبة الحصول عليها سواء بالنسبة للخريجين أو أصحاب الأعمال مما يؤدى إلي صعوبة وضع استراتيجية للتشغيل والتخطيط للعمالة في المستقبل، ومن ثم صعوبة مواجهة مشكلة البطالة.
٤. العلاقات الشخصية والدور الذي تلعبه في الحصول علي الأعمال متجاهلة آليات السوق والتزاماتها.

إلا أن سوق العمل يتميز عن الأسواق التقليدية بأن خدمات العمل التي يقدمها البائع تعرض ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل، كما أن الطلب علي العمل لا يطلب لذاته وإنما من أجل إنتاج سلع وخدمات. وعادة يتوافر في سوق العمل عدد كبير من المؤسسات والتشريعات التي تنظم آلية التشغيل والتعامل، وعملية التشغيل لا تمثل حاجة فردية للعامل وصاحب العمل فقط بل وحاجه مجتمعيه أيضا. وقد يكون سوق العمل محليا أو وطنيا أو إقليميا أو عالميا. كما قد يكون منظما أو غير منظم (منظمة العمل العربية :٢٠٠٨،٥٣) .

(٢) أشكال سوق العمل:

توجد أشكالا متعددة لسوق العمل، منها القطاع المنظم والقطاع غير المنظم، والقطاع العام والقطاع الخاص ،هذا بالإضافة إلي أسواق العمل لكل مهنة وحرفة، كما أنه لكل قطاع اقتصادي "زراعي، صناعي، اتصالات" سوق. وتخضع السوق المنظمة لتشريعات وقوانين ولوائح لابد من الالتزام بها وتشمل هذه السوق القطاع العام والقطاع الأجنبي. أما السوق غير المنظمة فتتصف بعدم استقرار أجور العاملين، وسهولة دخول وخروج العمالة منها، بالإضافة إلي ارتفاع مستوى الأمية بينهم (Marios: 2010 ,230) .

كما يمكن تقسيم سوق العمل من منظور مستويات الأجور وشروط العمل وظروفه إلي قسمين (Genes :2010 ,94) :

١. **سوق عمل أولية:** وهي السوق التي توفر الوظائف ذات الأجور العالية، وشروط العمل الجيدة، والاستقرار الوظيفي ودرجة عالية من المساواة في تطبيق قواعد العمل

وفرص الترقي. والقطاع المنظم هو الذي يوفر فرص العمل في السوق الأولية.

٢. **سوق عمل ثانوية:** وهي السوق التي تكون وظائفها ذات أجور منخفضة وشروط عمل صعبة، كما أنها غير مستقرة، إضافة إلي فرص محدودة جدا للترقي. والقطاع غير المنظم هو الذي يوفر فرص العمل في السوق الثانوية.

كما ينقسم سوق العمل إلى عدة مستويات مهارية وظيفية (محمود :١٩٩٧، ٦٥) :

١. الوظائف المهنية والادارية والتقنية .
٢. الوظائف المكتبية وأعمال السكرتارية .
٣. وظائف المهارات اليدوية ووظائف العمال المهرة .
٤. وظائف العمال نصف المهرة وغير المهرة.

ويعتبر التعليم العالي شرطا أساسيا للحصول على الوظائف المهنية والإدارية والتقنية .ويرجع هذا إلى حاجة تلك الوظائف إلى تدريب طويل ومكثف للطالب ،كما يرجع أيضا إلى ضغط من الهيئات المهنية المختلفة للحفاظ على مستوى معين للمهنة .هذا إلى جانب الانتقاء الذي تلعبه الشهادات العالية ،فهي تعتبر مقياسا لقدرة الطالب على المثابرة على برنامج تدريبي تعليمي مطول والاستفادة منه .

وتشير الإحصاءات العالمية في سوق العمل إلى أن السنوات القادمة ستتطلب مستويات تعليمية عُليا، حيث إن أكثر من (٧٠ %) من الوظائف الجديدة سوف تتطلب كحد أدنى تعليمًا أعلى من الثانوية (Human Resources & Skills Development .Canada :2002,5)

أما بالنسبة لسوق العمل لخريجي الجامعات فيوجد نوعان هما(الزيات :٢٠٠٧، ١٤٩-١٥٠) :

١- **العمل الملائم (الوظيفية) Decent (Work)** :ويقصد به عمل يتضمن جانباً أكاديمياً بالإضافة إلى جانب مهارى كإجادة اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

٢- **العمل غير الملائم (Indecent Work)** :ويقصد به عمل يتوافر فيه الجانب الحرفي والعملي وهو ليس ما يبحث عنه خريجو الجامعات، لأنه لا يتوافق مع إعدادهم.

(٣) سوق العمل وعلاقته بثقافة السوق

ظهرت فكرة ثقافة السوق وتبلورت في عباءة العولمة، ذلك أن العولمة فكرة غريبة تعد من مخرجات الفكر الرأسمالي الذى يزن أدوار الدولة وأنشطتها بالميزان الاستثماري. هذا ويتمثل مفهوم ثقافة السوق في مجموعة المبادئ والقيم التي ترتبط بمحددات العرض والطلب عند تقييم سعر الخدمة أو السلعة، وعند إصدار قرار الإنتاج أو الإنفاق على السلعة (عمار :٢٠٠١،٢) .

وترجع الجذور التاريخية لمفهوم ثقافة السوق إلى القرن الثامن عشر الميلادي عند ظهور مجموعة من النظريات على النحو التالي (البحيري :٢٠٠٦، ١٤٢ – ١٤٣) :

١. **نظرية الاقتصادي البريطاني ريكاردو** :(١٧٧٢ – ١٨٢٣) في تفسير الإنفاق على

الخدمات، والتي ذهبت إلى أن الفيصل في الإنفاق هو حد الكفاف، أو الحد الذى يكفى الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم (نظرية الكفاف).

٢. **نظرية النفقات الثابتة أو الأجور الثابتة** :لجون ستيوات بيل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) والتي ذهبت إلى أن الإنفاق على الخدمات هو مقدرا ثابت لا يتغير، فإذا ازداد الإنفاق على بند معين من الإنفاق مثل أجور العمل مثلاً كان ذلك على حساب بقية بنود الإنفاق.

٣. **نظرية التساوم** :والتي ذهبت إلى أن النفقات تتحدد بالمساومة بين صاحب العمل والعمل، أو بين صاحب العمل ونوع الأنشطة التي يرغبها. فيزيد الإنفاق على فرد ما أو نشاط ما حسب حاجة صاحب العمل لهذا الفرد أو هذا النشاط. وبذلك فإن هذه النظرية تقرب – إلى حد ما – من نظرية الطلب، إذ أن الغرض النهائي هو إشباع حاجات الأفراد أو بين الأنشطة إذ يتوقف هذا التوازن على مدى اقتناع صاحب العمل وحجم المساومات بين الطرفين.

٤. **نظرية القوى الشرائية** :التي ربطت بين الإنفاق على الخدمات والطلب عليها، إذ ذهبت إلى أن زيادة الإنفاق على الخدمات يؤدى إلى زيادة العائد الاقتصادي منها، وبيع المنتج بأسعار أعلى مما يؤدى إلى أرباح أكثر للمؤسسة، وفى الوقت نفسه طلب أكثر على هذه الخدمة، ويتضح من ذلك أن فكرة الطلب هي الأكثر ظهوراً وتأثيراً في القوى الشرائية في المجتمع، وهذا ما يلاحظ في المعاملات الاقتصادية المعاصرة.

٥. **نظرية السوق** :تقوم على أن خفض الإنفاق على الخدمات سيؤدى إلى خفض معدلات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات الطلب عليه. فمثلاً خفض الإنفاق على التعليم يترتب عليه خفض أعداد الخريجين من تخصصات معينة، وبالتالي زيادة الطلب على فرص عمل معينة، وفى الوقت نفسه زيادة الطلب على تخصصات معينة في التعليم الجامعي .

ولقد تزايدت أجواء وانعكاسات السوق على التعليم الجامعي، وألقت بظلالها على توزيع النفقات التعليمية داخل الجامعة، حتى أصبحت الموازين تنقلب أحياناً، وتلوذ بجانب معين أحياناً أخرى. فيأتي الاهتمام بالأبنية التعليمية الاستثمارية أحياناً، ويأتي الاهتمام بالبحوث العلمية أحياناً أخرى، ويأتي الاهتمام بإعداد المعلم الجامعي أحياناً ثالثة، إلى غير ذلك، وأصبح المعيار الغالب في توزيع النفقات التعليمية هو مقدار العائدات الاستثمارية، وخاصة مع انحسار دور الدولة في تمويل الخدمات التعليمية الجامعية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد، والفجوة بين المجتمعات الصناعية، والعالم النامي، وسيطرة التوجهات السياسية في توزيع الإنفاق

التعليمي، لذلك فإن الإشكالية تتمثل في كيف تقنن الجامعة أوضاعها من حيث المنهج وطرق التعليم، والأنشطة التعليمية ليناسب توجهات ثقافة السوق (عمار :٢٠٠١ ،٢-٤).

ويذكر (سعيد إسماعيل على) أن تأثير ثقافة السوق قد تبلور في التعليم الجامعي المصري مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث أعلنت الدولة تخليها عن تشغيل الخريجين وجعل التعليم الجامعي تعليماً جماهيرياً من ناحية، وعدم مسؤولية الدولة عن التوظيف للخريجين، وترك مهمة التوظيف لقوى السوق، وقد كانت لهذه السياسة آثارها التعليمية، وظهرت الجامعات الخاصة التي أصبحت سوقاً بديلة للتعليم الحكومي، والتي لم تقدم حلولاً جذرية لمشكلة السوق مع التعليم الجامعي بسبب أن الجمهرة الكبرى من طلاب التعليم الجامعي هم من أبناء الفقراء أو متوسطي الدخل ممن لا يقدرون على تحمل مصروفات هذه الجامعات (على:٢٠٠١ ،١٣).

(٤) خصائص سوق العمل في مصر :

يلاحظ على سوق العمل المصري أن مرونته ضعيفة حيث تتضافر عدة عوامل تحد من هذه المرونة ويمكن ايجازها على النحو التالي (عبد الحليم :٢٠١٠ ،٢٦٧-٢٧٢) :

يتسم سوق العمل المصري بتجزئته إلى أسواق رئيسية وأخرى فرعية والجمود وظهور البطالة الصريحة ونقص التشغيل ،وطول فترة انتظار الأفراد في قوة العمل .

قصور برامج التدريب وإعادة التدريب للعاملين القدامى والداخلين الجدد لسوق العمل وهو ما يخفض مهارات العمالة وإنتاجيتها ،مما يفضي إلى انخفاض الطلب على العمالة .

تعارض السياسات الاقتصادية يؤثر سلبيا في الطلب على العمالة .كما أن غالبية الاستثمارات تذهب لمشروعات البنية الأساسية والصيانة والتجديد على حساب المشروعات الجديدة ومن ثم يقلل من امكانية خلق فرص عمل جديدة .

يعاني سوق العمل المصري من نقص المعلومات والذي يفضي لعدم تلاقي طلب العمالة مع عرضها ،بالإضافة إلى عدم وجود علاقات متصلة بين مؤسسات التدريب والقطاعات الصناعية حتى يمكن تلبية احتياجاتها .

تؤثر الحالة التعليمية لقوة العمل في تحديد طلب العمالة ،حيث يتزايد الطلب على العمالة ذات المستوى التعليمي دون المتوسط ،ويقل على العمالة ذات المستوى التعليمي المتوسط ،ويقل أكثر على العمالة ذات المستوى التعليمي الأعلى .

يؤثر في تحديد الطلب على العمالة تذبذب الطلب على الصادرات المصرية في الأسواق الدولية والأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة ،والصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد المصري .

يؤثر ضعف القدرات التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الدولية على مرونة الطلب على العمالة المصرية .

(٥) متطلبات سوق العمل من خريجي التعليم الجامعي

يشهد سوق العمل تغيرات كثيرة ومستمرة في المتطلبات الواجب توافرها في الخريجين الراغبين في الالتحاق به ،وهذه المتطلبات سريعة التغير نظرا للتطور الهائل في جميع مجالات الحياة ودخول التكنولوجيا الحديثة لجميع مواقع العمل (مرسي وآخرون ٢٠١٧: ٢٣٢،) .والطالب الجامعي بحاجة إلى صنفين أساسيين من المهارات وهما :المهارات الجوهرية (Core Skills) التي يحتاجها كل الطلبة الجامعيين ،ومهارات التخصص أو مهارة المادة الأكاديمية (Content or Subject Specific Skills) وهي المهارات ذات الصلة بالتخصص الأكاديمي ،وتختلف من تخصص لآخر (Junek & Others 2009 ,124): .

وفي الوقت الذي يؤكد فيه سوق العمل أن كلا الصنفين من المهارات مهم في عالم الوظيفة ،يرى البعض أن المهارات الجوهرية أكثر أهمية ،معللين ذلك بأن مهارات التخصص يمكن اكتسابها بعد التخرج عن طريق الممارسة أو حضور البرامج التدريبية المقدمة للموظف أثناء العمل .وعلى الخلاف من ذلك ،توجد دراسات تثبت أن إلمام الشخص بالمهارات ذات الصلة بالتخصص لا تقل أهمية عن نظيرتها من المهارات الجوهرية ،وأن افتقار الشخص إليها يقف عائقا أمام حصوله على الوظيفة ونجاحه في العمل (Rae :2007 ,611) .

فالمتتبع لمتطلبات سوق العمل المتغيرة يجد أن الناحية الأكاديمية غير كافية ،نظرا لمحدودية مستوى القدرات والمهارات التي يحصل عليها الخريج من الناحية الأكاديمية ،ولا تلبي في الوقت نفسه متطلبات سوق العمل ،لذلك أصبح لزاما على الجامعة السعي إلى تعزيز الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل وتنميتها لدى الطالب (عبد الحافظ واسماعيل :٢٠١٣، ١١٤٣-١١٤٤) .

وفي دراسة بالولايات المتحدة الأمريكية، وجد أنه قد تم فقد ثلاثة ملايين فرصة عمل في التصنيع ما بين عام (١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦)، وفى الوقت تم إيجاد (١٧) مليون فرصة عمل في قطاع الخدمات، الأمر الذى يؤكد على كيفية إعداد الشباب لسوق العمل، حيث إن الاقتصاديات المتقدمة، والصناعات المبتكرة، والوظائف ذات النمو العالي تتطلب متعلمين يمتلكون مهارات القرن الحادي والعشرين Metlife Foundation (2009:) .فدور الجامعة الحقيقي أصبح يتطلب تحدى متطلبات سوق العمل المتجددة، مما يفرض مخرجات تعليمية ذوى مهارات عالية قادرة على أن تنافس وتتحدى المهارات والخبرات الوافدة من الخارج Marleen (2008:) .

ومن أهم المؤهلات المطلوبة في مخرجات التعليم الجامعى للالتحاق بسوق العمل ما يلى : (غمرواي وآخرون :٢٠٠٩ ،٨-١٢) :

١. **الكفايات المهنية** :وهي التناسب بين الوظيفة والاختصاص، الاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة .
٢. **الكفايات الأكاديمية** :وهي المعرفة الواسعة في مجال التخصص ،الاطلاع على التطورات العلمية الحديثة ،متابعة الاجتماعات وحلقات النقاش المتعلقة بمجال العمل .
٣. **الكفايات الثقافية** :الاطلاع على مشاكل البيئة ،الاهتمام بالأحداث المحلية ،الاهتمام بالأحداث العالمية .
٤. **كفايات الاتصال والتواصل** :القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونيا ، تقبل رأي الآخرين ،مهارات النقاش والحوار.
٥. **الكفايات الشخصية** :التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل ،القدرة على إدارة الوقت بشكل فعال ، ومعالجة المشاكل بسرعة ، وإبداء أفكار مبتكرة ،واتخاذ القرار بأسلوب علمي ،وتحمل المسؤولية .

أما دراسة الدلو فقد حددت مجموعة من المواصفات تتمثل فيما يلى (الدلو :٢٠١٦، ٤٥-٤٦) :

١. التواصل بواسطة اللغة الأم .
٢. التواصل عبر اللغات الأجنبية .
٣. الكفايات الأساسية في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.
٤. الكفايات الرقمية التي تؤهل الخريج للولوج إلى عالم المعلومات .
٥. تعلم كيفية التعلم .
٦. الكفايات الاجتماعية والمدنية .
٧. روح المبادرة .
٨. فهم ثقافة الذات وثقافات الغير.

كما تتحدد خصائص مخرجات التعليم الجامعي في ظل إدارة الجودة الشاملة ،المتعلقة بنوعية الخريج باعتباره منتجا ولابد أن يستجيب لخصائص معينة منها (حسن :٢٠١٠، ٥٤-٥٥) :

١. أن يكون مزودا بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعده على الاندماج في عالم العمل وتحقيق الذات .
٢. أن يكتسب خبرة تجعله قادرا على اكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها والوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعلم مدى الحياة .
٣. أن يكون قادرا على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل .
٤. أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطوير معارفة وكفايته باستمرار بحيث يعتبر تخرجه من الجامعة بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات .
(١) أن يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة

التحولات في سوق العمل

شهد سوق العمل في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة وتحولات واسعة، ولم تكن مصر

وغيرها من الدول العربية بمنأى عن تلك التطورات العالمية (حبيب :٢٠٠٧، ١٢٣) .

كما شهدت السنوات الأخيرة في مصر قفزة نوعية في أعداد الجامعات والطلاب ومن ثم أعداد الخريجين سنويًا .وأصبحت البطالة سمة كثير من الاقتصاديات العربية(المهدي وآخرون :٢٠١٤، ١٣)

وعلى الرغم من أن خريجي الجامعة لم يعايشوا العالم الحقيقي للوظيفة بعد ،فهم مدركون للتحديات التي تواجههم ،خاصة عدم ملاءمة المقررات التي درسوها للمهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل (الحارثي :٢٠١١، ٨١٢) .كما أنهم يواجهون تحديات كبيرة منها :ضعف جودة تعليمهم الجامعي ،وارتفاع نسبة البطالة ،وندرة فرص التدريب على المهارات المتصلة بالعمل ،وندرة فرص العمل بالقطاع الخاص (Holmes :2008, 178) .فهناك (٤٠%) من خريجي الجامعة المصرية لا يتمكنون من ايجاد وظيفة .وبصورة أكثر دقة ،فتقريبا لا يجد ثلث الخريجين وظيفة في غضون عام من التخرج (الحارثي :٢٠١١، ٧٩٧) .

إن التعليم الجامعي المصري يواجه مجموعة من التحديات المحلية والعالمية ،والتي شكلت عقبة أمام تحسين جودة الأداء الجامعي والارتقاء بمستوى خريجيه وتلبية متطلبات سوق العمل ،ومن أبرز تلك التحديات ما يلي :الثورة العلمية والتكنولوجية ،النمو السريع في المعرفة ،التنافسية ،التغيرات السياسية ،التغيرات الاقتصادية ،التغيرات الاجتماعية ،السياسات الحكومية ،عدم توافق منظومة التعليم مع متطلبات سوق العمل ،انعدام التنسيق بين سياستي التعليم والتوظيف .وفيما يلي شرح كل منها على حده :

١. الثورة العلمية والتكنولوجية

يعد الانفجار المعرفي أو ثورة المعلومات التي يشهدها العالم الآن إحدى الثورات الرئيسية ،فقد واجهت المجتمعات سلسلة من التحولات المتداخلة واسعة النطاق وعميقة التأثير وإحدى هذه التحولات ترتبط بظهور التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات وانتشارها السريع (عبد الجليل :٢٠١٤، ٦٩٣) .وهو ما أثر على الوظائف حيث زادت الحاجة إلى الوظائف في مجال ثقافة المعلومات. وأصبح الاقتصاد في ظل العولمة يركز على الاستثمار في رأس المال البشري (العطار :٢٠٠٤، ٢٨٥) .

كما أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تغيرات متسارعة في عالم العمل ،ساعدت بدرجة كبيرة على تغير هيكل الطلب على المهارات المتطلب توافرها بالعامل ،ذلك أن الكثير من العمليات كانت تتم يدويا في الماضي وأصبحت في الوقت الحالي آلية ،كما أن الطلب على بعض المهارات التقليدية قد اختفت وحل محلها مهارات جديدة تتناسب وطبيعة العصر التكنولوجية والعلمية المتسارع (علي :٢٠٠٠، ٢٨) .

وبما أن الجامعات هي قلاع التنوير وأساس التغيير يجب أن تواكب الجامعات هذا التغيير .فالتطور السريع في مجال الاختراعات العلمية ، والتطبيقات التكنولوجية في مختلف مناشط الحياة أصبح يؤثر في الجامعات وفي نفس الوقت يستلزم تطويرا لأساليب ووظائف عملها ،والأمر لا يقتصر على مجرد نقل العلم والتكنولوجيا واستيرادها بل يتعدى ذلك إلى غرس المنهج العلمي في التفكير والتمكن من إقامة البنى الأساسية لإنتاج العلم والتكنولوجيا . فالتعليم الجامعي مطالبا إذا بإنتاج التكنولوجيا الحديثة وليس الاقتصار على حيازتها ونقلها فقط (العطار :٢٠٠٤، ٣٠٢) .كما يجب على الجامعات تبني التوجهات الحديثة التي تزيد من فرص العمل ومنها :التحول من مجتمع يعد الفرد لوظائف محدودة ومعروفة سابقا إلى مجتمع يعده للتعلم مدى الحياة ،وذلك لمواجهة التغير السريع ،وعدم الاقتصار على التدريب الذي يفيد سوق العمل المحلي بل العالمي (حجازي :٢٠١٢، ٢٢٩) .

٢. النمو السريع في المعرفة

نشأت الثورة المعلوماتية من اجتماع طفرتين هما :طفرة الاتصالات وطفرة تقنية المعلومات .فلقد حدثت طفرة في الاتصالات حولت العالم إلى قرية صغيرة ،وربطت بين الشعوب المتباعدة .وأصبحت عملية تبادل المعلومات والمعارف سهلة ميسرة .وأدى انتشار المعلومات السريع عبر وسائل الاتصال المختلفة إلى تدفق هائل في المعلومات والمعارف والأبحاث .كما حدثت طفرة في تقنية المعلومات تمثلت في اختراع وتطوير الحاسب الآلي الذي أضاف للإنسان قدرات هائلة للاحتفاظ بالمعلومات ومعالجتها بسرعة خيالية (العطار :٢٠٠٤، ٣٠٢-٣٠٣) .

وهناك تنبؤات مستقبلية تشير إلى أن المعرفة سوف تتضاعف كل ثلاثة وسبعين يوما بحلول عام ٢٠٢٠ ،وأن الأفراد سوف يستخدمون (١%) فقط من المعرفة الحالية بحلول عام ٢٠٥٠ ،فالمهن تتبدل وتتطور بجميع مجالاتها ،بل إن المهن الحرفية – كالنجارة والحدادة التي كان يعتمد فيها العامل على الأدوات البدائية البسيطة – أصبحت قائمة اليوم على إتقانه لاستخدام الآلات التقنية المتطورة والتي تتطور يوما بعد يوم ،وبات مطالبا بمتابعة ما يستجد في ميدان عمله (الرواف :٢٠١٤، ٢٥٢) .

لقد أصبحت المعلومات عصب الحياة في مجتمعات اليوم ولعله واقع سيء للجامعات المصرية أنها توجد في مجتمعات تعتبر من أقل مناطق العالم استخداما للمعلوماتية ،وقد أحدثت ثورة المعرفة تحولات شملت الجوانب الاجتماعية ،الثقافية ،والاقتصادية (المصري :٢٠١٤، ١٨٦-١٨٧) .ونظرا لتزايد أعداد الشباب – خاصة في الدول ذات الدخل المحدود ،فإن هناك نحو (٢٠٠) مليون شاب يحتاجون لفرصة ثانية لمحو أميتهم ،لكي يتمكنوا من إتقان المهارات المطلوبة لسوق العمل ،حتى

تزيد فرصتهم في الحصول على عمل (اليونسكو :٢٠١٢، ٢٩٩) .

وتكمن أهم التحديات في الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ،ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ،وإنما هي المواد الخام لتحقيق صور شتى من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية .وأن التركيز حول كيفية التحول من مجتمع معلومات إلى مجتمع معرفة يستجيب لمتطلبات سوق العمل ،يأتي من خلال رؤية واضحة لمؤهلات الخريج لبناء وتطوير المناهج الجامعية (غمرواي وآخرون :٢٠٠٩، ٨-١٢).

وتأسيسا على ما سبق فعلى التعليم الجامعي أن يضطلع بمسؤوليات جديدة تتجه إلى تنمية قدرات الإنسان ،فقد تركت المعارف بصمات واضحة على العمل والإدارة والتعليم الجامعي هو مصدر ابداع المعارف الجديدة ،لذا فهو مطالب بأن يقدم للإنسان المعارف التي سيحتاج إليها في مستقبل حياته المهنية ،وهو ما يستلزم تجديد التعليم تجديدا مستمرا بحيث يتكيف مع مستلزمات العلم المتجدد والمهارات التقنية المتطورة (المهدي والجيار :٢٠٠١، ٦٧) .

٣. التنافسية :

أدت العولمة إلى زيادة الضغوط التنافسية على الشركات .وقد بدلت العولمة المقترنة بالتغير التكنولوجي السريع ،المناخ الذي تعمل فيه الشركات . وفي حين تتيح العولمة فرصا غير مسبوقة للشركات التي تعمل بنجاح ،فإنها حتما ترفع التكاليف بالنسبة للشركات المتعثرة ،وبهذا تتعرض تلك الشركات المتعثرة لخطر التهميش (فوزي :٢٠٠٤، ١) .

وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد ،فأغلب الوظائف ستتعرض للمنافسة، وعند إيجاد أو اختفاء الوظائف في الصناعات المختلفة فإن ذلك سيتيح الفرص للقائمين بالتوظيف لاستبدال ذوى التعليم العالي بآخرين أقل إذا كان عددهم أكثر من المطلوب. فإذا كانت الدول تنتج كثيراً من الأفراد ذوى التعليم العالي ولم يجد هؤلاء وظائف في مجال دراستهم، فمن المرجح أن العديد منهم سوف يلتحقون بمهن أقل من مستوى قدراتهم (Hansson :2007 ,20) .

ونظرا لأن العالم اليوم أصبح قرية صغيرة وهناك تنافس حقيقي بين الخريجين محليا وعالميا فإن قوة الجامعة تعليميا تكمن في قوة خريجيها وبالتالي في قوة برامجها التدريسية ومدى ملاءمتها لسوق العمل المعني وكذلك ملاءمتها لمتطلبات العصر (عبد الستار وآخرون :٢٠١٧، ٢١٤) .فمع تطور التعليم العالي ،واتساع الاقتصاد العالمي ، يجب على الخريجين التنافس على الوظائف ،ليس مع العدد المتزايد من الخريجين في بلادهم فقط ،بل أيضا مع نظرائهم في أجزاء عديدة من العالم . كما قد يتوقعون العمل بالخارج مع شركات دولية (Tomlinson :2007 ,289) .

أما مصر ،ووفقا للرقم القياسي للقدرة التنافسية في العالم لعام ٢٠٠٧ فتشغل المركز (٦٥) بين (١٢٨) بلدا ،والمركز الرابع بين البلدان ال(٤٨) التي تمر بنفس المرحلة الإنمائية .وفيما يتعلق بمباشرة الأعمال التجارية في مصر ، يشكل ضعف كفاية القوى العاملة المتعلمة ثالث أخطر مشكلة تم التعرف عليها بعد مشكلتي التمويل والبيروقراطية .كما جرى تحديد التعليم العالي والتدريب والاستعداد التكنولوجي والابتكار كعوائق تنافسية في مصر(البنك الدولي :٢٠١٠، ١٥) .

وتؤكد الدراسات على أن منافسة المخرج الجامعي في السوق غائبة ،ويرجع ذلك بصورة مباشرة إلى تركيز الجامعات –في غالب الأحيان–على الجانب المعرفي في المناهج الدراسية دون المهارة والسلوك ،لذا بدأ يظهر ما يعرف في سوق العمل بالفجوة المهارية (Skill Gap) (سعيد :٢٠١٢، ١١١).

في هذا السياق يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ إلى أن مسوح الطلبة وخريجي التعليم العالي في مصر أسفرت عن صعوبات عدة من أبرزها التقييد الشديد للفرص المتاحة أمام الطلاب لتغيير مجالات الدراسة ،ونقص كفاية التهيئة للعمل نتيجة لضعف اتصال المناهج بسوق العمل ،والافتقار إلى التدريب على المهارات العملية ،والافراط في التركيز على المحتوى المعتمد على الذاكرة ،الافتقار إلى المواد التعليمية ،والمرافق ،والمعدات (البنك الدولي :٢٠١٠، ١٥) .

إن تطوير الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب يؤدي إلي تحقيق المنافسة وزيادة الدخل ،وهو ما يفضي إلى زيادة انتاج السلع والخدمات بكفاءة وانخفاض تكلفتها ،ومن ثم يتضح دور التعليم في تحقيق الأداء الاقتصادي الأفضل وتحسين مستويات الرفاهية والمعيشة ،لذلك يعد التعليم وتدريب العمالة أحد آليات التفوق في المنافسة الدولية في التبادل التجاري الدولي (Fawzy :2002 ,57) .

لذلك فإن من أهم مهام الجامعة ككل والأقسام على وجه الخصوص هو اعداد برامج وخطط دراسية قوية لجميع التخصصات والعمل على تحديثها وتطويرها باستمرار لمواكبة متطلبات كل من سوق العمل وكذلك متطلبات العصر من تطور سريع في المجالات العلمية والتقنية والمعلوماتية .

٤. التغيرات السياسية

شهدت مصر فترة من الاضطرابات السياسية الهائلة على مدى السنوات الماضية منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ،حيث انضم المصريون إلى ما سمي بانتفاضات الربيع العربي (جمعة :٢٠١٦، ١٩) .ويتمخض عن الصراع السياسي بعد الثورات انتشار الفوضى ،وارتفاع معدلات العنف والجرائم ،وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (مبروك :٢٠١٦، ٤٣٦) .

وكان الوهن نتيجة حتمية للطريقة الخاطئة التي كانت تدار بها مؤسسات الدولة .وقد تمثل هذا الضعف والوهن في هدر فرص الاستثمار الحقيقي في الجانب البشري ،مما ترتب عليه تدهور هائل في التعليم والصحة والبحث العلمي .والميل إلى تضخيم الانجازات والطموحات وإرساء شرعية لنمط الأداء القائم وللقرارات التي تتخذ ،وهي الأمور التي تتكشف حقيقتها عند مقارنتها مع الواقع الفعلي (الوديان :٢٠١٥، ١٧٥) .

كما يؤكد الخبراء والمسؤولون في القطاعات المختلفة على أن هناك تأثيرات سلبية للأزمات التي يتعرض لها الخليج على الاقتصاد المصري ،من أهمها عودة أعداد كبيرة من العاملين بالخليج ،انخفاض تحويلات المصريين في الخارج ،وانخفاض الموارد السياحية ،وكذلك انخفاض رسوم العبور في قناة السويس نسبيا (مدكور :١٩٩٠، ١٩) .

واليوم ،لم يعد التحول الديمقراطي مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب في المشاركة السياسية في صنع القرار ،ولكن هذا التحول أصبح ضرورة وشرطا لتحقيق الثورة التكنولوجية ،كما أن الدور الوطني للدولة سيتغير ويتقهقر تدريجيا ليصبح دورا وسيطا بين تنظيمات المجتمع المدني داخل الدولة وبين مثل هذه التنظيمات في الدول الأخرى ،لذا فإن الدولة التي لا تعلم أبناءها الديمقراطية الصحيحة في عصر تدفق المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إنما هي تدفعهم دفعا إلى الخروج عليها بطريقة غير ديمقراطية (العجمي :٢٠٠٠، ٧٧) .

٥. التغيرات الاقتصادية

يتأثر سوق العمل في أي دولة بالأداء الاقتصادي الكلي ،وذلك من خلال كل من مستوى النمو وكثافة التشغيل في النمو ،التي تعكس قدرة القطاعات المختلفة عندما تنمو على خلق فرص عمل (العبادي :٢٠٠٩، ٢) .

وقد شهدت العديد من الاقتصاديات في السابق والحاضر تفاقماً كمياً ونوعياً لمشكلة البطالة. وترجع خطورة هذه المشكلة إلي آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين وغيرهم (الشوربجي :٢٠١٦، ١٤١) .

وتعكس الصدمات والأزمات الاقتصادية آثارا اقتصادية واجتماعية عديدة. ويعاني سوق العمل المصري من مشكلات عديدة تنعكس على الازدياد المستمر لظاهرة البطالة ،بالإضافة إلى اعتباره قناة رئيسية من قنوات انتقال أثر الأزمات الاقتصادية إلى القطاع العائلي ،وبالتالي سوف يتوقف أثر الصدمة في التشغيل والبطالة على ظروف سوق العمل ،ومدى قوة الاقتصاد وقدرته على استيعاب وإدارة الأزمات .فالاقتصاد المصري قد عانى من العديد من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية خلال العقود الأخيرة ،والتي تنعكس آثارها بشكل واضح على القطاعات

الاقتصادية والأسواق المختلفة مثل أسواق العمل والاستثمار والإنتاج وغيرها (السيد وحسين :٢٠١٥، ٤٤) .فالمشاكل الاقتصادية يوجد بينها علاقات متشابكة (شحاتة :٢٠١٧، ٢) .

وفي أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر ،نتج عن عدم الاستقرار السياسي للدولة عدم استقرار اقتصادي .حيث اتسمت الأوضاع السياسية بالتغير السريع والحاد ،أدى إلى نقص الايرادات الجديدة من النقد الأجنبي ،واستمرار مستويات انفاقه بصورة عادية ،مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى مستويات مثيرة ،وانخفض احتياطي مصر من العملات الأجنبية من نحو (٣٦) مليار دولار في يناير ٢٠١١ إلى نحو (١٥.٤) مليار دولار في يونيو ٢٠١٢ (جمعة :٢٠١٦، ٢٦) .

كما ارتفعت معدلات البطالة في السوق المصري من (٨.٨٩%) في عام ٢٠٠٧ إلى (١٣.١٩%) في ٢٠١٤ –وهي أعلى معدل زيادة في الدول المقارنة (تركيا ،الأردن ،المغرب ،مصر) .كما حصلت مصر على المركز الأقل في جميع المؤشرات الخاصة بالتعليم والاختراعات وكفاءة سوق العمل ضمن الدول المقارنة (مصر ،الكويت ،السعودية ،الأردن ،المغرب ،تونس ،وتركيا) (ذكر الله :٢٠١٦، ٤) .

وأصبحت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمر بمرحلة حرجة مثل خسائر البورصة ،وتراجع السياحة الوافدة ،وقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر ،وتدمير وحرق ونهب بعض المنشآت العامة والخاصة .وترجع بعض الدراسات السبب في تردي الأوضاع بعد الثورة إلى تعطيل العمل بالعديد من القطاعات الإنتاجية ،سواء أثناء أحداث الثورة بسبب غياب الأمن والشرطة ،أو بعد الثورة نتيجة تزايد الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات العملية (مبروك :٢٠١٦، ٤٣١) .كل هذا أدى إلى هبوط تصنيف مصر الائتماني إلى مكانة منخفضة ،مما يعني انخفاض قدرة مصر على سداد التزاماتها الخارجية ،والداخلية (علام :٢٠١٧، ٢٧) .وتدنى معدل النمو الاقتصادي إلى (١.٨٢%) (عفان :٢٠١١، ٥٧) .وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو النصف ليصل إلى حوالي (١٨مليار) دولار ،بعدما كان بداية عام ٢٠١١ عند مستوى (٣٦مليار) دولار ،وتراجعت العملة الوطنية (الجنية) أمام الدولار بنحو (١٢%) مما قلل من قيمتها الشرائية (قابيل :٢٠١٣، ٢٧٥) .كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠١٥ إلى أن اشتداد وطأة الصراعات في الشرق الأوسط شمال افريقيا ،وانخفاض أسعار النفط أديا إلى انتكاسة في آفاق النمو وارتفاع المخاطر في المنطقة (غربال :٢٠١٦، ٢١٠) .

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد المصري يعاني من مشكلات كبرى ،سواء على المستوى المالي والنقدي ،أو على المستوى الهيكلي ،ومن أبرزها (فاروق :٢٠١٣، ٢٤-٢٥) :

- وجود عجز كبير ومزمن في الموازنة العامة للدولة يتراوح بين (٩%) إلى (١١%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) .
- وجود عجز وفجوة كبيرة ومزمنة في الميزان التجاري (الصادرات والواردات) تستنزف الاحتياطي النقدي الموجود بالبنك المركزي .
- وجود خلل في إدارة الموارد الاقتصادية وأبرزها موضوع دعم الطاقة والمشتقات البترولية .
- قطاع البترول يحتاج إلى اعادة تأهيل وتطهير والنظر في سياسات تشغيله والشراكة مع الشركات الأجنبية .
- وجود معدل بطالة مرتفع جدا وخاصة بين الشباب حيث تبلغ (٢٢%) من القوة العاملة.
- وجود قطاع اقتصادي غير منظم ،يمثل مشكلة اجتماعية (عمالة معرضة للخطر وغير مؤمن عليها) ،ومشكلة اقتصادية (تواضع جودة الانتاج وعدم سداد الضرائب) ،ومشكلة مالية (لا يمكن دعمه ائتمانيا) .
- تآكل في قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة والطاقة) ،باستثناء قطاع البناء والتشييد .
- انتشار الاحتكار في كافة القطاعات الانتاجية والاستيرادية والخدمية وقدرتهم على التحكم في السوق سواء من حيث الأسعار أو الكميات .
- تركز شديد للثروات والدخول ،وبالتالي ينعكس سوء توزيع الثروات والدخول سلبيا على الاقتصاد المصري عموما وعلى الانفاق والادخار والاستثمار .

وفي نوفمبر ٢٠١٦ بدأ الاقتصاد المصري يتعافى ،كما انخفض معدل البطالة إلى أقل من (١٢%) للمرة الأولى من عام ٢٠١١ .ولا تزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالغة الصعوبة مع تآكل الدخل الحقيقي على مدى العام الماضي (ذكر الله ١، ٢٠١٧:) .

إلا أن التعامل مع مشكلة البطالة في المستقبل سوف يتطلب ضرورة القيام باستثمارات ضخمة تتجاوز إمكانيات الاقتصاد المصري حاليا ،مما يتطلب رسم خطط متكاملة للتنمية في القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد المصري مصحوبة بسياسات فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل (إبراهيم :٢٠١٦ ،٣٢) .

٦. التغيرات الاجتماعية

أدت شدة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والاستجابة السياسية له إلى ضعف تأثير الضوابط الأكاديمية التقليدية فأتيحت الفرصة لمن يستحق ومن لا يستحق .هذا مع قلة الأساتذة الأكفاء أضعف الروح الأكاديمية الموضوعية فتركت السبيل للعوامل الوافدة من

خارج المؤسسة الجامعية نفسها لتفعل فعلها .وذلك كله أدى إلى ضعف المستوى ،وتحويل التعليم العالي إلى مؤسسات تمنح الشهادات للقادرين وغيرهم إذا توافرت أدنى الشروط الشكلية لذلك (محمود :١٩٩٧، ٦٥) .وزاد من حدة الأزمة استمرار دعم الدولة لمنظومة التعليم الجامعي مما أفضى لجعل التعليم الجامعي براقا وجذابا لطالبيه حتى مع عدم توافر فرص العمل المتاحة لحملة المؤهلات العليا بدافع تحقيق مستويات أفضل اجتماعيا واقتصاديا (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٩٠-٢٩١) .

"إن واقع التعليم ما زال ينمى المعارف والمهارات الإنتاجية بمتوالية حسابية، بينما ينمى التطلعات والتوجيهات الاستهلاكية للسلع والخدمات بمتوالية هندسية" (عمار :١٩٩٣،١٧٣) .لذلك لابد من تغيير مفاهيم الأفراد نحو ربط التعليم بالعمل المنتج ودعم ثقافة العمل الحر.

تتوقع الدراسات المعاصرة مجابهة التعليم الجامعي بالعديد من المتغيرات الاجتماعية في المستقبل القريب سواء في مجال القيم والأخلاق الأكاديمية أو العلاقات الاجتماعية ،ومن أهم تلك المتغيرات (العجمي :٢٠٠٠، ٨٠) :

- ظهور تجمعات بشرية جديدة واختفاء الفوارق بين الريف والحضر نتيجة التغير في التركيبات الأسرية والاجتماعية .
- ظهور ميول ونزعات للعزلة والفردية ،وزيادة الاتجاهات المضادة للمجتمع ،وقد تزداد أشكال العنف والتطرف والإرهاب وإدمان المخدرات .
- هيمنة مظاهر العزلة والانشطار بين الأساتذة وطلابهم وتدعيم التكنولوجيا الحديثة لمظاهر العزلة الاجتماعية حتى تصل إلى عدم ضرورة التواجد داخل الحرم الجامعي نفسه .
- أصبحت الجامعات تستقبل أعداد كبيرة كرد فعل للتغيرات التي أصابت المجتمع الجامعي وتحولت الجامعات لتصبح للجماهير بعد أن كانت للنخبة فحسب .
- وعلى ذلك ،فإن أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في علاقة التعليم العالي بسوق العمل هي ما يلي (الغزال :٢٠٠٥، ٩٩-١٠٤) :
- **الزيادة السكانية** :وهي آخذه في التزايد مع التقدم في الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض .
- **الهجرة الداخلية الواسعة من الريف إلى المدينة** :مما أثر بصورة مباشرة على التعليم من خلال تزايد أعداد الطلاب في المدن عن الريف .
- **الهجرة الخارجية** : مما يحرم الدولة من الكفاءات العلمية والفنية العليا ،وخاصة وأنه لا تقابل هذه الهجرة هجرة عكسية لتعويض النقص المستمر.
- **تغير التركيبة الاجتماعية للمجتمع** :وترك المزارعين الأرض والتحاقهم للعمل بمجالات أخرى ،مما زاد من الطلب على

التعليم العالي لدى أبنـــاء الريـــف وســـائر التركيبات الاجتماعية التي كانت محرومة منـــه بســـبب أوضـــاعها الاقتصـــادية والاجتماعية .

- **تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي** :مما يفرض مزيدا من الضغط الاجتماعي لزيادة الفـرص المتاحـة مـن المقاعـد الجامعية.
- **المحاكاة الاجتماعية** :حيث ينظر الـبعض إلى التعليم الجامعي بأنه مصـدر للفخـر والتباهي أمام الآخرين .كمـا أن التعلـيم العالي ذاته له دور في المكانة الاجتماعيـة والهيبة والاحترام الذي يحققه الشخص .
- **تدني قدرة التعليم العالي علـى مسـايرة التغير الاجتماعي السريع** :فقد مر المجتمع بموجات سريعة من التغير الاجتماعي الذي أثر في المجتمع مـن النـاحيتين البنائيـة والوظيفية ،فأصبح نظام التعليم في أمـس الحاجة إلى إعادة التخطيط الكمي والكيفـي ليتماشى مع هذا التغير السـريع ،ويـزود المجتمع بالكفاءات مما أدى إلى صـعوبة التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل .

٧. عدم توافق منظومـة التعلـيم مـع متطلبات سوق العمل

لا توجد معلومات عن جودة الطلاب الذين يقبلون في التعليم الجامعي في مصر .ويعتمد قبول الطلاب على نتائج امتحان وطني محكي المرجع (مقارنة بأداء الآخرين) لا جماعي المرجع (مقارنة بمستويات الكفاءة المطلوبة) ،ويتأثر الاستعداد له كثيرا بقدرة أولياء الأمور على دفع تكاليف الدروس الخصوصية لا على قدرة الطالب على النجاح (البنك الدولي :٢٠١٠، ١٤٢) .

وفي ضوء تزايد أعداد خريجي التعليم العالي ومع تزايد أعداد الجامعـات الحكوميـة والخاصة ،واتساع البرامج والتخصصات التي توفرها للطلاب وارتفاع معدلات الالتحاق بهـا ،وقرب الجامعات من أماكن السكن مما يشـكل عاملا مشجعا على الالتحاق بها وكل ذلك أدى إلى وجود فائض من الأيدي العاملة في بعض التخصصات التي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل والذي يعرف ببطالة المتعلمين ،وهو من أبرز سمات سوق العمل في مصـر (مظلـوم وآخرون :٢٠١٢، ٢٠٨) .

وتواجه معظـم الجامعـات العربيـة تحديات تتعلق بتدني نوعية مخرجاتها وعـدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية ،بالإضافة إلى أن كثيرا من تخصصات وبرامج هذه الجامعات لم تعد تشـكل أولويـة لحاجـة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلـي مشـبعا منها ،وتعاني مخرجاتها من البطالـة خاصـة تخصصات العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة .وأصبحت بعـض الأنظمـة العربيـة مثقلـة بتوظيف مخرجات هذه التخصصات بهدف حل مشكلة البطالة (حسن :٢٠١٠، ٤٩) .

لذا فمن بين معوقات الأداء التنافسي للجامعات المصرية والمرتبطة بالطالب هي

:التفضيل الشديد لدى الطلاب للتعليم الذي يعد لوظائف إدارية ،حيث نجد أن حوالي (٦٤%) من الطلاب المقيدين بالجامعة في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ،كانوا مقيدين في الدراسات الاجتماعية (التجارة ،والحقوق ،والآداب والتربية) ،أما الطلاب المقيدون في الهندسة ،والطب ،والصيدلة ،والعلوم ،فكان عددهم محدودا بالنسبة لإجمالي عدد الطلاب ،حيث كانوا يمثلون (١٧.٦%) من الطلاب المقيدين .ويصدق نفس الشيء على خريجي العلوم التطبيقية الذين يمثلون حوالي (١٥.٢%) من النسبة المئوية الإجمالية للخريجين .ولا غرابة في هذا السياق ،أن تعتمد مصر اعتمادا شديدا في مشروعات التنمية على الخبرات الأجنبية (UNDP , 2010 ,143) .

لقد أدى عدم توفير منظومة التعليم المصري للتخصصات المطلوبة لسوق العمل إلى تفشي ظاهرة بطالة المتعلمين ،وهو ما يفضي لضياع العائد الخاص للمتعلمين وكذلك ضياع العائد الاجتماعي للدولة ،بالإضافة إلى تبديد الموارد المادية المنفقة على التعليم وضياع نفقات الفرص البديلة (عبد الحليم :٢٠١٠ ،٢٣٤) .وقد نجم عن ذلك انفصام العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وهو ما يؤدي عمليا لعمالة المتعلمين في غير تخصصهم أو البقاء عاطلين انتظارا للحصول على العمل المناسب وهو ما يزيد من تكلفة الحصول على العمل مثل تكلفة الانتقال والاستعلام والبحث عن الوظيفة ،بجانب الأجر الضائع (Mcconnell & Others 2003 ,555-556): .

وبالنسبة للتعليم الجامعي الخاص (سواء الجامعات الأجنبية أو المصرية الخاصة أو التعليم المفتوح)،فلم تقم تلك الجامعات بإدخال تخصصات نادرة غير متاحة لدى الجامعات الحكومية ،ولكن هذه الجامعات نقلت التخصصات الموجودة في الجامعات العامة .ومن المظاهر السلبية تأثير هذه الجامعات على مبدأ تكافؤ الفرص الذي يحققه التعليم الجامعي العام وذلك بقبول التعليم الخاص لمدخلاته من الطلاب القادرين على دفع الرسوم الدراسية بغض النظر عن تفوقهم الدراسي في الثانوية العامة ،وهو ما يفضي لمخرجات في سوق العمل تتميز بمحدودية الكفاءة وتلبية طلب الأسر في الحصول لأبنائها على مؤهلات جامعية بقدراتهم المالية ودعم المكانة الاجتماعية .وبالتالي لا تساهم هذه الجامعات الخاصة في حل مشكلات سوق العمل ولا الوفاء بمتطلبات الخريجين أنفسهم (عبد الحليم :٢٠١٠ ،٢٩١-٢٩٢) .

لذا يجب الاهتمام بالتعليم الجامعي ومخرجاته ومدى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل ،حيث أن تلبية هذه المتطلبات والاحتياجات من الخريجين جيدي الإعداد ،تعد من أهم التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي ،وعلى نطاق واسع في مختلف دول العالم (مرسي وآخرون :٢٠١٧ ،٣٢٣) .

٨. السياسات الحكومية

ساهمت السياسات الحكومية بصورة مباشرة وغير مباشرة في تفاقم مشكلة البطالة حيث يسود سوق العمل التشوهات واختلال هياكله ،وعدم الاستخدام الأمثل لنمط تخصيص الموارد بسوق العمل وتوزيع الاستثمارات واستعمال الفنون الإنتاجية ،وهو ما أفضى إلى عجز الاقتصاد المصري عن استيعاب العمالة الداخلة لسوق العمل وخاصة خريجي التعليم العالي (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٢٤) .

كما تراجعت الحكومة عن التزامها بتعيين الخريجين حيث أصبح إجمالي العاملين في الحكومة لعام ١٩٩٨(٧٣.١١%) وفي القطاع العام (١٥.٨٨%) في حين كان القطاع الخاص يوظف (٨.٩١%) وقطاعات أخرى (٢.١٠%) وهو ما أفضى لظهور البطالة المقنعة بقطاعي الحكومة والقطاع العام (عبد الحكيم :٢٠٠٠، ١٠٢) .وهو ما دعا الحكومة إلى تجميد التعيين في الوظائف لديها وبالقطاع العام مما أدى إلى طول فترة انتظار التعيين وتراكم فوائض الخريجين ،ومع استمرار العمل بمجانية التعليم أدى لتفشي ظاهرة بطالة المتعلمين منذ الثمانينيات من القرن العشرين (المجالس القومية المتخصصة :٢٠٠٠، ٥٤١) .وعلى الرغم من دور القطاع الخاص في استيعاب وامتصاص البطالة لكن ذلك لم يكن بالقدر المأمول منه .

وقد ساهمت السياسة الاستثمارية المطبقة في مصر بتأثيرها السلبي على مستويات التشغيل منذ ستينيات القرن الماضي ،حيث تواضعت مستويات الاستثمار ،كما أن مستويات الاستثمار لا تقوم على تكثيف العمالة (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٢٨) .كما ساهم التخصيص غير الكفء لنمط الاستثمارات عن انخفاض الطلب على عنصر العمل حيث ركزت هذه الاستثمارات على المشروعات ذات المرونة المنخفضة بين التشغيل والناتج والاستخدام الكثيف لتكنولوجيا رأس المال والانتاج للسوق المحلي فقط دون النفاذ للأسواق الدولية .وأخيرا التوجه نحو المشروعات العملاقة دون المشروعات الصغيرة والتي توفر فرصا مرتفعة من توظيف العمالة (Fawzi 10-9, 2002:) .

كما يذهب البعض إلى أن تشريعات العمل المتعاقبة هي المسئولة عن ظهور البطالة المقنعة والسافرة في مصر ،وذلك حيث تقيد القوانين انتقال العمالة من درجة لأخرى بعيدا عن اعتبارات الكفاءة والمهارة ،مع تحديد الأجور بموجب القانون دونما اعتداد بالكفاءة الإنتاجية والمستوى التعليمي (Metwally & El. Ehwany :2001 ,39)

كما لم تستطع الجامعات المصرية الأخذ بزمام المجتمع إلى عصر الانفجار المعرفي والمشاركة في الثورة التكنولوجية حيث لازالت مصر مستوردة للتكنولوجيا الغربية ،ويؤكد تراجع الجامعة في تحقيق أهدافها حدة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعة .كما أن توزيع الطلاب على الكليات والأقسام

كما تحددها الدولة من خلال مكتب التنسيق تؤدي للاختلالات بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل .هذا بالإضافة لوهن تأثير البحوث العلمية الجامعية على التقدم الاقتصادي والتكنولوجي حيث تندر البحوث العلمية التطبيقية والعملية وهو ما خفض مستوى التناغم بين الجامعة والمراكز الإنتاجية (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٩٠-٢٩١) .

٩. قصور التخطيط للقوى العاملة

يعاني تخطيط القوى العاملة في مصر من أوجه قصور كثيرة جدا تتمثل في أن نظام التخطيط للقوى العاملة ليس لديه القدر الكافي من البيانات لوضع خطة تفصيلية متكاملة تربط بين التعليم وفرص العمل المتاحة (محمد :٢٠١٣، ٥٢٤-٥٢٥) .فالواقع يشير إلى وجود قصور واضح للمعلومات عن سوق العمل الخاصة بظروف العمل وطبيعة المؤهلات والمهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في الأنشطة المختلفة يسترشد بها الأفراد عند مفاضلتهم بين العمل وتكملة الدراسة أو عند اختيارهم التخصص الذي يدرسونه. كما أن النظام الخاطئ للقبول بالجامعات والذي يعتمد فقط على مجموع الدرجات بغض النظر عن الامكانيات والقدرات الشخصية وحجم الطلب المتوقع على التخصصات والمؤهلات المختلفة أدى إلى وجود تزايد كبير في بعض التخصصات غير المطلوبة ووجود انخفاض ملحوظ في بعض التخصصات التي تحتاجها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،فالمشكلة ليست فقط في عدد المقبولين بالجامعات ولكن مشكلة عدم كفاءة توزيع هذا العدد (أبو النور :١٩٩٤، ١٧٩) .

أدى قصور التخطيط للقوة العاملة إلى ظهور البطالة المقنعة ،واهدار للموارد البشرية وعدم الاستخدام الأمثل لها ،حيث توجد عدة تخصصات يعاني الاقتصاد من نقص شديد فيها ،وهناك تخصصات بها وفرة وزيادة في المعروض منها ،وهو ما يفهم منه غياب السياسات التنسيقية بين منظومة التعليم ومتطلبات سوق العمل وهو ما يفاقم ظاهرة البطالة (المجالس القومية المتخصصة :٢٠٠٠، ٥٤١) .

أي أن قصور التخطيط للقوة العاملة يؤدي إلى وجود اختلالين متلازمين ومتناقضين وهو استمرار تدفق خريجي الجامعات والتعليم العالي على الرغم من زيادة المعروض منهم وانخفاض نوعيتهم وكفاءتهم وأيضا هناك نقص في عرض مهارات وتخصصات تعليمية بالقياس لمتطلبات القطاعين الحكومي والعام والخاص وهو ما يفضي لوجود البطالة الصريحة والمقنعة والوظائف الشاغرة والعمالة الفائضة ،ومن هنا تأتي أهمية التخطيط للقوة العاملة لمعرفة الأعداد المتاحة من العمالة والأعداد المتطلبة ومواجهة الاختلال بين العرض والطلب على العمالة من خلال أجهزة التدريب والتعليم حتى يمكن توجيه العمالة للقطاعات المحتاجة إليها.ولذلك فلابد من وجود

جهاز مسئول على مستوى الدولة يستخدم بنك للمعلومات لمختلف جوانب القوى العاملة حتى يمكن لواضعي الخطط الاعتماد عليه في عملية وضع الخطط ،كذلك لابد من اشراك وتضمين الاكاديميين من الجامعات المختلفة ورجال الأعمال وممثلين القطاعات الصناعية المختلفة وممثلين النقابات المهنية في عملية التخطيط لضمان عملية تخطيط سليمة (محمد :٢٠١٣، ٥٢٤-٥٢٥) .

ثانيا التعليم الجامعي المصري

يرتبط التعليم الجامعي بالعمل ارتباطاً وثيقاً والسبيل إلى ذلك هو دور الجامعات في تنمية الثروة البشرية وتزويد المجتمع بحاجته من القوى البشرية الفنية المدربة في مختلف قطاعات الإنتاج حيث ينص قانون تنظيم الجامعات المصرية في مادته الأولى على أن "تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذى تقوم به كلياتها أو معاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية في سبيل ذلك المساهمة في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدم والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم العالي وحاجات المجتمع والإنتاج" (وزارة التجارة والصناعة :٢٠٠٩ ،مادة ١) .

(١) الملامح العامة للتعليم الجامعي المصري

تؤكد الكثير من المؤشرات على تدهور التعليم الجامعي المصري فيما يتعلق بجودة مخرجاته ومستوى خريجيه، حيث يوضح تصنيف شنغهاي العالمي للجامعات الصادر عام (٢٠١٣) إلى خلو قائمة أفضل(٥٠٠) جامعة بالعالم من أي جامعة مصرية (Academic Ranking of World Universities 2013) .

و تتمثل أهم المشاكل التي تواجه قطاع التعليم في :عدم وجود علاقة بين أطراف المنظومة التعليمية ،وأيضا عدم وجود سياسة تعليمية عامة واضحة المعالم والأهداف ،وانخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية في كل من المؤسسات التعليمية للقطاعين الحكومي والخاص .كما أنها تتضمن ضعف وانخفاض كفاءة نظم تقييم العملية التعليمية ،وتدني الاهتمام بالتعليم الفني ،وكذلك عدم توافق منظومة التعليم مع متطلبات سوق العمل (صقر :٢٠٠٤، ٧) .

وبصفة عامة ،يمكن تحديد أهم الملامح العامة التي اتسم بها التعليم الجامعي في السنوات الأخيرة على الوجه التالي (العطار :٢٠٠٤، ٣٠٠-٣٠١) :

١. **التوسع في أعداد الجامعات :**فقد أدت زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم إلى زيادة أعداد الجامعات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات بالإضافة إلى جامعة الأزهر والجامعات الأجنبية .

٢. **سياسة القبول بالجامعات** :حيث يتم القبول في الجامعات عن طريق مكتب التنسيق ووفقا للمجموع الكلي لدرجات الثانوية العامة كمعيار للمفاضلة بين رغبات الطلاب دون الأخذ في الاعتبار لاهتماماتهم وميولهم.

٣. **علاقة التعليم بمجالات العمل** :فقد أدت سياسات التعليم العالي التي تتسم بعدم التوازن بين نوعياته المختلفة ،وعدم توفير المستويات الرئيسية لهيكلة العمالة بمعدلات مناسبة ومتوازنة ،أدت إلى عدم مواءمة مخرجات هذا التعليم لمتطلبات سوق العمل مما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة بنوعيها الحقيقية والمقنعة .

لقد أدى عدم توفير منظومة التعليم المصري للتخصصات المتطلبة في سوق العمل إلى تفشي ظاهرة البطالة خاصة بين المتعلمين ،وهو ما يفضي لضياع العائد الخاص للمتعلمين ،وكذلك ضياع العائد الاجتماعي للدولة ،ناهيك عن تبديد الموارد المادية المنفقة على التعليم وضياع نفقات الفرص البديلة ،ولقد نجم ذلك عن انفصام العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وهو ما يؤدي عمليا لعمالة المتعلمين في غير تخصصهم ،أو البقاء عاطلين انتظارا للحصول على العمل المناسب (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٢٧) . وهو ما يزيد من تكلفة الحصول على العمل مثل تكلفة الانتقال والاستعلام والبحث عن الوظيفة ،بجانب الأجر الضائع .لذلك تؤثر طول مدة البحث عن العمل الادخار المتوفر لدى الباحثين عن العمل ومدى قدرته على الاقتراض وإعانة البطالة والمصادر البديلة لإنفاقه (Mcconnell & Others :2003 ,565) .

وعلى ذلك ،فقد أصبحت الجامعات المصرية بوضعها الراهن غير قادرة على مواكبة التغيرات المحلية والتحولات العالمية وصياغة المستقبل وبناء التقدم المنشود ،لذا فالتعليم الجامعي في مصر في حاجة إلى مراجعة ،وثورة في فلسفته ونظمه وأساليبه ومقوماته (العجمي :٢٠٠٣، ١٣١) .

إن مواجهة الجامعات ببعض منطلقات العصر مثل المعلوماتية ،والعولمة ،والتدويل ،وتعدد مصادر المعرفة ،والسماوات المفتوحة ،والفضائيات والخريطة الوراثية ،،والعلاج بالجينات ،يفرض عليها مجموعة كبيرة من التحديات أو المطالب تعكس نبض العصر وتطلعاته ،وإذا لم يتم وضعها في الاعتبار ،فشل التعليم الجامعي فشلا ذريعا في مهمته .وهذه التحديات الآنية والمستقبلية تتنوع بين تحديات موجودة بالفعل ،وتحديات مازالت تتجمع وفي سبيلها للتشكيل والتبلور ،وتحديات آخذة طريقها للتشكيل (العجمي :٢٠٠٣، ١٣١)

وتتشابه التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ،وقد حددت دراسة (الدلو) :أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم الجامعى فيما يلي:

١. أخطاء في أساليب قبول التعليم العالي ،وفي تقييم الدراسيين .

٢. تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية (الدلو،١٩،٢٠١٦).
٣. تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والمادة التعليمية .
٤. ضعف التمويل والامكانات .
٥. تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين ،وتراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي .
٦. تدني الحرية الأكاديمية .

ثالثا بطالة خريجي التعليم الجامعي المصري

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أهمية خاصة في أسواق العمل المختلفة ،وهي تتفاوت من حيث حجمها ومعدلها وأنواعها من دولة لأخرى ،وفي نفس الدولة من وقت لآخر ،كما تتفاوت بتفاوت الأنشطة والمهن ومخرجات أنظمة التعليم والتدريب المختلفة (صالح ،١٩٩٥: ٦٠) .

خاصة مع ما تشهده العمالة الجامعية من ارتباك في سوق العمل يجعلهم في حيرة ،فأصبح التعليم العالي لا يسهم في الحراك الاجتماعي لصالح الفقراء الذين استثمروا لسنوات طويلة في أولادهم الجامعيين والذين لا يملكون من رؤوس الأموال إلا عملهم ،فكان التحاقهم بالجامعة في هذه الحالة سببا في إفقارهم ،وتترسخ في أذهان العامة الآن عدم جدية التعليم الجامعي ،كما ترسخ في أذهان العديد من المسؤولين (سالم :٢٠٠٣، ٢٠١) .

(١) تعريف البطالة

إن البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة ،التي لا تزال تلقى عند محاولة تعريفها الكثير من الخلاف ،إلى الدرجة التي يمكن معها القول إن من الصعب الوصول إلى تعريف جامع مانع لها ،حيث يتوقف التعريف بها على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعنيين .

وينظر البعض لمفهوم البطالة على أنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا ،ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة ،الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل ،والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل (أبو لسين وسالم :٢٠١٥، ٥٩-٦٠) .

(٢) أسباب البطالة

تعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل الذي يعكس حالة من عدم التوازن في الاقتصاد القومي (مظلوم وآخرون :٢٠١٢، ١٨٨) ،"والخلل في سوق العمل يحدث إما لعجز الاقتصاد القومي عن توفير الاستثمارات المولدة لفرص العمل اللازمة ،أو عدم ملاءمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريب لاحتياجات سوق العمل أو لعدم قدرة أجهزة التشغيل والاستخدام على القيام بمسئولياتها تجاه سد الثغرة بين العرض والطلب وذلك لزيادة المعروض من القوى العاملة (نتيجة الزيادة السكانية السريعة) ونقص الطلب (لعدم قدرة السوق على خلق وظائف أو

فرص عمل لكل القادرين والراغبين في العمل) " (البرعي وآخرون :٢٠١٢، ١٨٨) .

كما يرجع ارتفاع معدلات البطالة إلى عدة عوامل منها :تدني الخصائص المهارية للداخلين إلى سوق العمل نتيجة عدم كفاءة نظامي التعليم والتدريب ،وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار ،وكذلك اتساع الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل (صقر :٢٠٠٤، ٧) ،بالإضافة إلى الموروثات الثقافية والاجتماعية تجاه أنماط معينة من الحرف والمهن والأعمال Handousa (:2004,9) .

إن عملية التوظيف كما تحدث فعليا في سوق العمل لا تعني مجرد الحصول على وظيفة وإنما إثبات الجدارة عند التقدم للوظيفة ،والإلمام بمتطلبات العمل ومن ثم المقدرة على الاستدامة في الأداء السليم للوظيفة ومسؤولياتها (Ahmed & Others :2011 ,452) .حيث أن قدرة الخريجون على التوظيف تتغير بسبب عدة تطورات :الاقتصاد القائم على المعرفة ،وتكنولوجيا المعلومات ،والعولمة ،وتراجع دور الشهادات الجامعية التقليدية .فهذه العوامل قد شكلت نتائج التوظيف ،وأدت إلى تغيرات في متطلبات سوق العمل .تتطلب بيئة العمل الحالية من الخريج أن يكون أكثر مرونة ليستطيع مواكبة التغيرات والتطورات داخل وخارج المنظمة (الحارثي :٢٠١١، ٧٩٤-٧٩٥) .

والواقع المصري يؤكد أن مشكلة البطالة السافرة في مصر لا تكمن خطورتها في أعداد المتعطلين المتزايدة باستمرار ،وإنما تكمن في نوعيتها والتي تتمثل في أن أكثر من (٩٠%) من المتعطلين هم من قوة العمل المؤهلة تعليميا سواء من الجامعات أو المعاهد العالية ،أو المؤهلات المتوسطة الفنية(العطار :٢٠٠٤، ٢٨٤) .

ويرى (محمد سالم إبراهيم سالم) أن أهم التحديات التي تواجه العمالة المصرية في سوق العمل ما يلي (سالم :٢٠٠٣، ٢١٧-٢٢٢) :

١. الادعاء بزيادة أعداد الخريجين الجامعيين عن حاجة سوق العمل .
٢. عجز القطاع الحكومي والعام عن استمرار احتوائه للعمالة الجامعية .
٣. عدم قدرة القطاع الخاص في جذب العدد الأكبر من العمالة الجامعية .

إن البطالة هم مشترك يهدد كل البلدان العربية وهي بحاجة ماسة لتعاون عربي فعال لتجنب آثاره المدمرة على الشباب وعلى التنمية والاصلاحات الاقتصادية وعلى السلم الاجتماعي وعلى الأمن العربي ،وأن دعم التشغيل والحد من البطالة يتجاوز أطراف الإنتاج الثلاثة ومن الواجب التعاون الكامل بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين وإيجاد حلول يكون فيها دور للتعليم والتدريب والاستثمار والتخطيط الاقتصادي (منظمة العمل العربية :٢٠١٢، ٤-٥) .

تحليل ظاهرة بطالة خريجي التعليم العالي

إن ايجابية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعتمد على قدرة تلك المخرجات في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف المطلوبين وفي الزمان المحدد لذلك من ناحية ،وقدرة الاقتصاد المتمثل في سوق العمل على النمو والتطور والقدرة على استيعاب أعداد مناسبة وبتخصصات متنوعة مؤهلة للتفاعل مع طموحاته وبما يؤدي في اتجاه التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة من ناحية أخرى (الماقوري :٢٠٠٥، ٧١) .

وبشكل عام ،تمثل قضية البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري .ولأهمية هذه القضية يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار "النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة" التي تتضمن بيانات عن حجم القوى البشرية وقوة العمل وقياس العمالة والبطالة .ويرجع تاريخ بحث القوى العاملة في مصر لعام ١٩٥٧ حيث أجريت أول دورة في نوفمبر من ذلك العام ،ثم استمر تنفيذ البحث بعد ذلك في دورات متعاقبة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية ،حتى الآن (البرعي وآخرون :٢٠١٢، ١٨٦) .

على الرغم من التباين في تقديرات حجم ومعدلات البطالة وذلك تبعا للاختلاف في مصادر تقدير البطالة ،ولكنها جميعا تتفق على تزايد البطالة حجما ومعدلا ،وذلك حيث تزايدت معدلات البطالة السافرة ،بجانب البطالة المقنعة والموسمية والجزئية في معظم القطاعات الاقتصادية ،وتتسم البطالة في مصر ببعض الخصائص وهو ما جعلها أكثر تعقيدا ،وهو ما يستوجب دراسة هيكل البطالة وفق النوع والمكان ونوع التعطل والفئة العمرية والحالة التعليمية كما يلي .

جدول رقم (١): التقديرات السنوية للعمالة ومعدل البطالة

البيان		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قوة العمل	ذكر	20140	20541	20874	21166	21316	21726	21934
	أنثى	6040	59884	61469	6456	6629	6705	7000
	الاجمالي	26180	80425	82343	27622	27945	28431	28934
المشتغلون	ذكر	19153	17819	18932	19082	19264	19694	19986
	أنثى	4676	46272	46638	4891	5035	5085	5345
	الاجمالي	23829	64091	65570	23973	24299	24779	25331
المتعطلون	ذكر	9870	18220	19417	2084	2052	2032	1948
	أنثى	13640	13614	14831	1565	1594	1620	1655
	الاجمالي	23510	31834	34248	3649	3646	3652	3603
معدل البطالة	ذكر	**4.2**	**8.9**	**9.3**	**9.8**	**9.6**	**9.4**	**8.9**
	أنثى	**22.6**	**22.7**	**24.1**	**24.2**	**24**	**24.2**	**23.6**
	الاجمالي	**26.8**	**31.6**	**33.4**	**34**	**33.6**	**33.6**	**32.5**

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائي السنوي ،مصر في أرقام٢٠١٨ – العمل .

(*)الوحدة :بالمئات

يتم حساب قوة العمل طبقا للتعريف الدولي (ILO) كالتالي :الفئة العمرية من (١٥-٦٤) سنة (طبقا للدستور) ،الأفراد القادرون على العمل ويعملون فعلا أو يرغبون في العمل ويبحثون عنه (صالح :٢٠٠٤، ٢٢٣) .

يتبين من الجدول رقم (١) السابق ما يلي :

١. في عام ٢٠١٠ بلغت قوة العمل في مصر (٢٦١٨٠ ألفا) ،وفي عام ٢٠١١ بلغت (٨٠٤٢٥ألفا) ،ثم وصلت في عام ٢٠١٢ (٨٢٣٤٣ ألفا) ، في حين وصلت في ٢٠١٣ إلى (٢٧٦٢٢ ألفا) ،ثم في ٢٠١٤ كانت (٢٧٩٤٥ ألفا) ،وفي عام ٢٠١٥ وصلت إلى (٢٨٤٣١ ألفا) ،لتصل في عام ٢٠١٦ إلى (٢٨٩٣٤ ألفا) .
٢. في عام ٢٠١٠ بلغ اجمالي المشتغلون في مصر (٢٣٨٢٩ألفا) ،وفي عام ٢٠١١ بلغت (٦٤٠٩١ألفا) ،ثم وصلت في عام ٢٠١٢ (٦٥٧٠٠ألفا) ،وفي عام ٢٠١٣ (٢٣٩٧٣ألفا) ،ثم في ٢٠١٤ كانت (٢٤٢٩٩ألفا) ،وفي عام ٢٠١٥ وصلت إلى (٢٤٧٧٩ألفا) ،لتصل في عام ٢٠١٦ إلى (٢٥٣٣١ ألفا) .
٣. في عام ٢٠١٠ بلغت اجمالي المتعطلون في مصر (٢٣٥١٠ألفا) ،وفي عام ٢٠١١ بلغت (٣١٨٣٤ألفا) ،ثم وصلت في عام ٢٠١٢ (٣٤٢٤٨ألفا) ،وفي عام ٢٠١٣ (٣٦٤٩ألفا) ،ثم في ٢٠١٤ كانت (٣٦٤٦ألفا) ،وفي عام ٢٠١٥ وصلت إلى (٣٦٥٢ألفا) ،لتصل في عام ٢٠١٦ إلى (٣٦٠٣ألفا) .
٤. في عام ٢٠١٠ بلغ معدل البطالة في مصر (٢٦.٨%) ،وفي عام ٢٠١١ بلغ (٣١.٦%) ،ثم تزايد ليصل في عام ٢٠١٢ إلى (٣٣.٤%) ،ليصل إلى أعلى معدلاته في عام ٢٠١٣ (٣٤%) ،ثم بدأ في الانخفاض التدريجي منذ عام ٢٠١٤ ليصبح (٣٣.٦%) ،وفي عام ٢٠١٥ وصل إلى (٣٣.٦%) ،ليصل في عام ٢٠١٦ إلى (٣٢.٥%) .

ويمكن تفسير زيادة معدلات بطالة الإناث عن الذكور بما يلي (معهد التخطيط القومي :٢٠٠٣، ٢٦-٣٠) :

١. أدى توسع تعليم الإناث وتغير العادات الاجتماعية والتي كانت تحد من انطلاق المرأة نحو العمل إلى زيادة نسبة الداخلين من الإناث إلى سوق العمل وزيادة نصيبهم النسبي في قوة العمل وهذه الزيادة تكون على حساب الذكور من قوة العمل ولكن تظل هذه النسبة تمثل ربع قوة العمل وأقل بثلاث أضعاف من نصيب الذكور .
٢. تحيز سياسة التوظيف في سوق العمل لصالح الذكور ضد الإناث لأسباب سياسية واقتصادية ،وتضرر جانب من جهات العمل من القوانين المنظمة لعمل الإناث

والتي تسبغ الحماية القانونية عليهم تتمثل في إجازات الحمل والوضع ورعاية الطفل وتنظيم ساعات عمل الإناث ،والسماح بالعمل لضعف الوقت وعدم التفرغ الكامل مثل الذكور ،وساهم ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي إلى تعظيم سياسة التحيز ضد عمل المرأة ،وتزامن ذلك مع توقف الدولة عن تعيين الخريجين كافة وخاصة الإناث والتي كانت القطاعات الحكومية تشكل الملاذ الآمن لاستيعاب عمالة الإناث منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين التي زادت حدتها مع تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري ١٩٩٢/١٩٩١-١٩٩٩/١٩٩٨ .

وبالنسبة لزيادة البطالة في الحضر عن الريف بالنسبة للإناث فترجع إلى تلاشي الفجوة النوعية في التعليم بين الذكور والإناث في الريف والحضر وهو ما أدى إلى زيادة مشاركة الإناث بالريف في سوق العمل بسبب تحسن مستواهم المهني والفني والتعليمي ،وخاصة وأن المجتمع قد شهد تطورا في وضع المرأة.

كما أن هناك عودة للتهافت على العمل الحكومي وتفضيله على العمل اليدوي، وقد يكون ذلك راجعاً إلى سيادة بعض القيم الاجتماعية، وتحقيق عنصر الأمان المتمثل في الدخل الثابت والمعاش المستقر، وتجنب تحكم صاحب العمل في حالة القطاع الخاص ،الأمر الذى جعل خريجي الجامعات يفضلون العمل الحكومي وهذه الصورة تنطبق هي الأخرى على العمل المكتبي في مواجهة العمل اليدوي، وهذه النظرة توارثتها الأجيال، ومن ثم ارتبط التعليم العالي بالوجاهة الاجتماعية وقل ارتباطه بالعمل المنتج" (مجاهد:٢٠٠١، ٢١٣ – ٢١٤).

أما معدل البطالة طبقا للحالة التعليمية والنوع فيمكن توضيحها في الجدول التالي رقم (٢) :

جدول رقم (٢):معدل البطالة والتقديرات السنوية للعمالة والبطالة طبقا للحالة التعليمية والنوع في ٢٠١٦

الحالة التعليمية		أمي	يقرأ ويكتب	أقل من متوسط	ثانوية عامة وأزهرية	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	مؤهل جامعي وفوق الجامعي	الجملة
قوة العمل	ذكر	39304	25464	32580	4440	72802	10101	34648	219339
	أنثى	13052	3588	7353	1328	21235	3520	19921	69997
	الاجمالي	52356	29052	39933	5768	94037	13621	54569	289336
المتعطلون	ذكر	1242	743	2849	364	8422	703	5153	19476
	أنثى	533	712	591	152	7422	978	6159	16547
	الاجمالي	1775	1455	3440	516	15844	1681	11312	36023
معدل البطالة	ذكر	**3**	**2.9**	**8.7**	**8.2**	**11.6**	**7**	**14.9**	**56.3**
	أنثى	**4.1**	**19.8**	**8**	**11.4**	**35**	**27.8**	**30.9**	**137**
	الاجمالي	**7.1**	**22.7**	**16.7**	**19.6**	**46.6**	**34.8**	**45.8**	

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائي السنوي ،مصر في أرقام٢٠١٨ – العمل.

(*) الوحدة بالمئات

يتبين من الجدول رقم (٢) السابق ما يلي :

يتضح من الجدول السابق أن أقل معدل للبطالة كان (٧.١%) وهو للأميين ،ويبدأ المعدل بالتزايد مع زيادة المستوى التعليمي للأفراد ليصل إلى أعلى معدلاته لدى حملة المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية حيث وصل إلى (٤٥.٨%) بينما وصل الى (٤٦.٦%) لدى المؤهلات المتوسطة .

ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن جانب كبير من الشباب ذوي المستوى التعليمي الأعلى والمتعطل ،يمكن أن يتحمل البطالة من خلال الدعم العائلي له ،وذلك على عكس أفراد المستويات التعليمية المنخفضة الذين لا يستطيعون البقاء فترة طويلة من دون عمل ،الأمر الذي يفرض عليهم الالتحاق بسوق العمل غير الرسمي ،والحصول على أجور منخفضة (Hassan & Sassanpour :2008 ,7).

حيث تعاني العمالة الجامعية من ارتباك سوق العمل وعدم وضوح احتياجاته وكم تخصصاته المتوفرة أو التي تعاني من عجز ،وأصبحت هناك دفعات عديدة متراكمة من الخريجين دون عمل ،الأمر الذي أسفر عن وجود نوعية من الخريجين الجامعيين الذين تقدمت بهم السن حتى وصلوا إلى الثلاثين أو أكثر ،وطالت بهم فترة الانتظار دون عمل ،كما تزايدت أعداد المتعطلين الذين سبق عملهم ثم تعطلوا ،رغم تنازل الخريجين الجامعيين عن العديد من المبادئ التي تمسك بها أقرانهم من الدفعات التي سبقتهم ،كاستعدادهم للعمل اليدوي لدى أغلبهم من الجنسين ،أو العمل في أماكن بعيدة ودون الارتباط بعمل حكومي ،بل والرغبة في مشروعات صغيرة أو العمل في القطاع الخاص (سالم :٢٠٠٣ ،٢٤٢-٢٤٣) .

"ومع تركز البطالة بين الشباب ،فهي لها آثارها الاقتصادية المباشرة فهي تمثل دخولا معدومة للشباب ودخولا سالبة للأسرة التي يتوجب عليها إعالة الشباب المتعطل وتحمل الالتزامات المالية عنه ،ولكن الأهم من ذلك فإن البطالة تنمي الشعور بالتهميش والإحباط وتبث قيم عدم الانتماء للوطن والعائلة وتزيد معها الحلول الواهمة نحو الهجرة وتبني صور الاحتجاجات العنيفة التي قد تقوض من السلم الاجتماعي .وقد أشارت دراسات عديدة إلى تجاوز آثار البطالة فقدان الدخل إلى الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة بالنفس وازدياد العلل النفسية وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وتفاقم التمييز بين الجنسين (منظمة العمل العربية :٢٠١٢ ،٢) .

يعزى تواضع المستوى المهاري للعمالة المصرية ووجود الاختلال في سوق العمل إلى تدني مخرجات منظومة التعليم والتدريب (Handousa :2004 ,9) .كما يرجع تجزؤ سوق العمل إلى ربط مستويات الأجور ودرجات الترقي في سوق العمل المنظم بالمؤهل العلمي، وليس بطبيعة العمل ومهارة

العامل وقد انعكس ذلك على الإقبال على التعليم العالي من أجل الحصول على وظيفة حكومية .

ويلاحظ علي المجتمع المصري وغالبية الدول النامية أن سوق العمل الثانوية: أكبر حجما من السوق الأولية، وأن التنقل من سوق إلي سوق يتوقف علي الوضع الاقتصادي العام للمجتمع، وعلي مستوي المعارف والمهارات التي يمتلكها العامل ففي حالة الكساد وانتشار البطالة يستطيع العاملون ذوو المعارف والمهارات العالية الذين يفقدون وظائفهم في القطاع المنظم أن يجدوا عملا في القطاع غير المنظم (Egypt Human Development Report: 2010, 152). أي أنهم ينتقلون بسهولة نسبية من سوق العمل الأولية إلى الثانوية، في انتظار لتحسن الأحوال الاقتصادية ليعودوا إلي السوق الأولية مرة أخري. ولولا ذلك لكانت مشكلة البطالة في مصر أكبر حجما (محمد :١٨٩،٢٠٠٢) .إذ لا يخضع هذا السوق لتشريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية أو الحق في إعانات عمل معينة (مثل الإنذار المسبق للفصل من العمل أو مدفوعات نهاية الخدمة أو إجازة ثانوية أو إجازة مرضية مدفوعة الأجر (منظمة العمل الدولية :٢٠٠٨، ١٢) .

إن الكثيرين ممن يعملون في القطاع غير المنظم لديهم القدرة علي الإبداع والتجديد وممارسة الأعمال بشكل يتميز بقدر كبير من الكفاءة، "إلا أن انتقال العاملين من السوق الأولية إلي السوق الثانوية أو اضطرار الخريجين الجدد إلي قبول وظائف في السوق الثانوية –وهذا ما يحدث غالبا– يثير مشكلة جديدة قد تكون أكثر خطورة علي الاقتصاد والمجتمع حيث أخذت إمكانيات القطاع غير المنظم الاستيعابية تتقلص بسبب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد المصري، وهو الأمر الذي يفسر وجود أعداد كبيرة من العاطلين ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة مما يهدد بتفاقم مشكلة البطالة مستقبلا (محمد :٢٠٠٢، ١٨٩) .وعلي كل فإن القطاع غير المنظم يستحوذ علي نسبة كبيرة من العاملين بالدول العربية، ويمكن الجزم بأن القطاع غير المنظم ليس ظاهرة مؤقتة ويمكن القضاء عليها أو أنها ستختفي مع التطور الصناعي والتكنولوجي ولكنه يمثل حقيقة لابد من التعامل معها (منظمة العمل الدولية :٢٠٠٨، ٢٤).

أما فيما يتعلق بالتركز الجغرافي للمتعطلين طبقا للحالة التعليمية والنوع بالحضر والريف فيمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (٣) التالي :

جدول رقم (٣)

المتعطلون طبقا للحالة التعليمية والنوع بالحضر والريف ٢٠١٦

النطاق الجغرافي	حضر			ريف			الجملة			%
الحالة التعليمية	ذكر	أنثى	الجملة	ذكر	أنثى	الجملة	ذكر	أنثى	الجملة	
أمي	448	273	721	794	260	1054	1242	533	1775	4.9
يقرأ ويكتب	496	534	1030	247	178	425	743	712	1455	4
أقل من متوسط	1330	326	1656	1519	265	1784	2849	591	3440	9.5
متوسط	196	76	272	168	76	244	364	152	516	1.4
متوسط فني	3516	3169	6685	4906	4253	9159	8422	7422	15844	44
فوق المتوسط وأقل من الجامعي	460	615	1075	244	363	607	704	978	1682	4.7
جامعي وفوق الجامعي	3376	4061	7437	1777	2098	3875	5153	6159	11312	31.4
الاجمالي	9822	9054	18876	9655	7493	17148	19477	16547	36024	

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائي السنوي ،مصر في أرقام٢٠١٨ – العمل.

(*) الوحدة بالمئات

يتبين من الجدول رقم (٣) السابق وجود علاقة بين مخرجات النظام التعليمي وحالة البطالة في مصر حيث :

١. لم تتجاوز نسبة البطالة لدى الأميين (٤.٩%) .
٢. بلغت نسبة البطالة للذي يقرأ ويكتب (٤.٠%) .
٣. بلغت نسبة البطالة لدى ذوي التعليم أقل من المتوسط (٩.٥%) .
٤. في حين كانت نسبة البطالة في أدنى مستوياتها لذوي التعليم المتوسط حيث بلغت نسبتها (١.٤%)
٥. كانت البطالة في أعلى مستوياتها لدى ذوي التعليم المتوسط الفني بنسبة بلغت (٤٤.٠%) .
٦. في حين بلغت نسبة البطالة لدى ذوي التعليم فوق المتوسط وأقل من الجامعي (٤.٧%) .
٧. شهد المستوى التعليمي الجامعي وفوق الجامعي نسبة بطالة (٣١.٤%) .

وتراجع نسبة البطالة لدى فئتي التعليم المتوسط (١.٤%) ،والذي يقرأ ويكتب (٤.٠%) يؤكد أنه ظاهرة البطالة في مصر هي بطالة متعلمين ،وهو ما يوضح انخفاض العائد من منظومة التعليم ،وضعف قدرة التعليم

على تلبية احتياجات سوق العمل خاصة مع توقف الحكومة عن توظيف الخريجين تزامنا مع تزايد أعداد الخريجين .حيث جاءت فئة ذوي التعليم المتوسط الفني في المرتبة الأولى من حيث معدلات البطالة بنسبة (٤٤.٠%) ،وتلتها في المرتبة الثانية فئة ذوي التعليم الجامعي وفوق الجامعي بنسبة (٣١.٤%) .

وبذلك يمكن القول بأن التعليم يحول البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة من خلال هجرة المتعلمين من الريف –حيث كانوا في بطالة مقنعة نتيجة العمل الزراعي مع أسرهم – إلى الحضر بحثا عن عمل فيصبحون في بطالة سافرة . وهو ما يتطلب من الحكومة الاهتمام بالريف وتوجيه الاستثمارات إليه ،وتطوير البنية الأساسية بالريف للحد من الهجرة الداخلية والضغط على المدن ،وحفز المشروعات الصغيرة لامتصاص العمالة بالريف .

كما أن الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ساهمت فى زيادة نسبة البطالة في الحضر عن الريف وهو ما يفضي لظهور مشكلتين :الأولى متعلقة بعرض العمل حيث يزيد معدل الباحثين عن العمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان ،والثانية متعلقة بالطلب على العمل حيث يصعب توفير فرص العمل في الحضر نظرا لارتفاع تكلفة فرص العمل مقارنة بالريف .وكان لعدم عدالة توزيع الاستثمارات العامة والخاصة بين الحضر على حساب الريف ما حفز على زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر من أجل الحصول على فرص العمل والاستفادة من الخدمات المتميزة بالحضر وتركز الصناعات وزيادة معدلات الأجور (عثمان :٢٠٠٢، ١٤٤) .

الحقيقة أن فرص العمل موجودة بالفعل ومتعددة وتزداد باضطراد ،ولكن هذه الفرص تتطلب خريج معد إعداد جيدا (وإن كان حديث التخرج) ،لذا فمن الطبيعي وجود الشكوى من غالبية الخريجين بعدم وجود فرص العمل المناسبة لتدني نسبة الخريج المميز إذا ما قورن كنسبة للعدد الكلي للخريجين . من ناحية أخرى يجد الخريج المميز فرص عمل مميزة ومتعددة ويرتقي بسهولة شديدة من فرصة إلى أخرى (عبد الستار وآخرون :٢٠١٧، ٢٢٠) .

وعلى ذلك تحتل مشكلة البطالة بين المتعلمين أهمية خاصة عن غيرها من الفئات المشتركة معها في قوة العمل لسببين رئيسيين هما (العطار :٢٠٠٤، ٢٨٥) :

- **تعتبر بطالة المتعلمين مشكلة اقتصادية** :تزيد في حدتها عن مشكلة البطالة ذاتها ذلك لأن عدم تحقيق المجتمع للعائد الاقتصادي المرجو من التعليم يعتبر في حد ذاته هدر للإمكانات المادية والبشرية والتي كان من الممكن استثمارها وتوظيفها في خلق فرص عمل جديدة لشرائح أخرى من قوة العمل .
- **تمثل البطالة بين المتعلمين خطرا سياسيا واجتماعيا** :يهدد النظام السياسي للحكم نتيجة لما يصيب الشباب من مشاعر اليأس

والعجز عن إشباع الحاجات الشخصية الأساسية المؤجلة من جراء البطالة بالإضافة إلى ارتفاع درجات الطموح والوعي نتيجة للتعليم مما جعل فئة الشباب المتعلم أكثر الفئات استعدادا للثورة .

ربط التعليم العالي بسوق العمل

إن ما يصيب العالم اليوم في المجالات كافة ،يدعو إلى التعليم المستمر ،والحاجة إلى التعليم المرن ،والتواصل والانفتاح على الآخرين ،بالإضافة إلى التوجه الحالي لجعل التعليم مرتبطا باحتياجات سوق العمل . ويسعى "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)" الذي تقوم اليونسكو فيه بدور المؤسسة الرائدة ،إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها في جميع جوانب التعليم والتعلم بهدف معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية في القرن الحادي والعشرين (U.N.D.P. :2015 ,154).

لذا تعد قضية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل واحدة من القضايا المهمة وهدف تطمح إليه جميع دول العالم متقدمة ونامية ،ولقد أدى الانفصال شبة الكامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في كثير من الدول النامية إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين الذين لا يجدوا فرص عمل في السوق إما لانخفاض نوعياتهم ،وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات سوق العمل ،أو لعدم حاجة السوق إلى تخصصاتهم أصلا (عبد الجواد :٢٠١٦، ٣٢٨) .

حيث تبين الدراسات تحمل التعليم مسؤولية الفائض والنقص في المعروض من قوة العمل المتعلمة ،ويتضامن مع هذه المسؤولية هيكل تكلفة منظومة التعليم وسياسة التعيين في سوق العمل والتدريب والتأهيل الفني والمهني .لذا يمكن القول بأن حل مشكلة بطالة المتعلمين يكمن في التوفيق بين الوظائف الشاغرة والعمالة ،هذا بالإضافة إلى بعد السياسة الاستثمارية عن استيعاب مخرجات التعليم ،كما أن قطاعي الزراعة والصناعة لا يزال دورهما محدود في استيعاب العمالة المتعلمة (عبد الحليم :٢٠١٠، ٢٩٢) .

إن تنظيم مردود الانفاق على التعليم لا يقوم على حسن بناء النظم التعليمية فحسب بل يقتضي تعاون النظام الاقتصادي ونظم الاستخدام ليوفر ذلك كله لمخططي العملية التعليمية المعلومات الدقيقة عن الحاجات المستقبلية من القوى العاملة (ذكر الله :٢٠١٤، ٣٠٠) .

وقد تم تصنيف أبرز الاتجاهات الحديثة التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لربط مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي ،إلى أربعة اتجاهات رئيسية وهي (المهدي وآخرون :٢٠١٤،١١٦) :

١. **اتجاه الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص (Partnership Trend):** حيث تلتزم الجامعة المشاركة بتحقيق التفاعل المباشر مع مؤسسات المجتمع المختلفة ،وتستجيب لاحتياجاتها ومطالبها، وتعمل معها في شراكة فعالة من أجل تحقيق المطالب والوفاء بالاحتياجات.

٢. **اتجاه الاستثمار (Investment Trend):**ومن صيغة الجامعة الربحية ،والجامعة التجارية ،والجامعة المنتجة ،وجامعة ريادة الأعمال .

٣. **اتجاه التكنولوجيا والتقنيات الحديثة (Modern Technology):**ومن صيغه في التعليم الجامعي التعليم الافتراضي ،والنقال ،والالكتروني.

٤. **اتجاه الجودة (Quality Trend) :**وهو الاتجاه نحو تبني مدخل الجودة الشاملة لتحسين مخرجات التعليم الجامعي .

النتائج

يتضح مما سبق ومن خلال الاحصاءات السابقة لحجم البطالة في مصر أن سوق العمل في مصر يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي يمكن أن تتمثل فيما يلي :

١. ارتفاع معدلات البطالة ،بما يعكس عدم التوافق بين العرض والطلب عليه ،وخاصة بين الشباب المتعلمين . كما يتسم حجم التشغيل بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

٢. تركز البطالة بين فئة الأفراد الداخلين الجدد لسوق العمل .وهو ما يشير إلى أن بطالة الداخلين الجدد لسوق العمل هو انعكاس لعم التوافق بين مخرجات القطاع التعليمي ومتطلبات سوق العمل.

٣. ترتبط ظاهرة بطالة المتعلمين بالعديد من الظروف والمتغيرات والسياسات منها الركود الاقتصادي ،والأزمات المالية والاقتصادية ،وتناقص فرص العمل بالدول العربية بل وعودة الكثير منها ،وأخيرا جمود التوظيف الحكومي للخريجين منذ منتصف الثمانينيات .

٤. أن أعلى معدل للبطالة كان في الأعوام٢٠١٣ ،و٢٠١٤ ،٢٠١٥ثم بدأ في التناقص التدريجي في العام ٢٠١٦.

٥. أن البطالة منتشرة بين الريف والحضر ،إلى جانب انتشارها بين الذكور والاناث ،وإن كانت أكثر انتشارا بين الإناث حيث تصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف البطالة في الذكور .

٦. أن الاحصاءات لا تفرق بين المتعطلين حسب مدة التعطل ،ولذلك فإنها لا تشمل الأفراد الذين يئسوا وفقدوا الأمل في الحصول على عمل .

٧. ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب مخرجات التعليم الجامعي كما أنه يتطلب مستويات عالية من المعرفة فى مجالات متنوعة .

٨. ارتفاع نسبة غير المساهمين فى قوة العمل مما يخفض من حجم قوة العمل بالنسبة للقوى البشرية.
٩. تساهم التكنولوجيا بشكل كبير فى التمييز بين أصحاب المهارات عن غيرهم ،حيث تسلب التكنولوجيا الوظائف من أصحاب المهارات المنخفضة وهو ما يترتب عليه المطالبة المتزايدة لمحو أمية الكميوتر، كما أن التطور التكنولوجى يعد عاملا أساسيا فى تفاقم مشكلة اليد العاملة .
١٠. يعاني تخطيط القوى العاملة في مصر من أوجه قصور كثيرة تتمثل في أن نظام التخطيط للقوى العاملة ليس لديه القدر الكافي من البيانات لوضع خطة تفصيلية متكاملة تربط التعليم وفرص العمل المتاحة بسوق العمل .

التوصيات :

يوصى البحث بما يلى:

١. إعداد مخرجات التعليم الجامعي بطريقة ملائمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل وتحسين الروابط بينهما، بحيث يكون لديهم المهارات والكفاءات التي ستكون هناك حاجة إليها في الاقتصاد الحديث والمجتمع الحديث وبذلك تتوافر فرص عمل لهم في هذه الأسواق .
٢. تجديد سياسات القبول والقيد بالجامعات المصرية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، ومراجعة سياسات وأساليب القبول ،والإجراءات والأنظمة ذات الصلة بالطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي .
٣. تحديد مواصفات ومهام خريجي التعليم الجامعي ،وتحديد أهداف دقيقة للبرامج النظرية والعملية .
٤. وضع معايير مهنية وتحديد الكفاءات والمهارات والمعارف الواجب توافرها لدى شاغل العمل لإنجاز مهام العمل بإتقان وتحديد نتاجات الأداء المتقن.
٥. الوقوف على حاجات التغير الاجتماعي ومتطلبات خطط التنمية القومية في مصر .
٦. اعداد نظام معلومات لسوق العمل ،وإجراء مسح دقيق لهيكل المهن القائم واتجاهات نموه، ومن ثم تنويع برامج التعليم في الجامعات لربط عملية تخطيط التعليم العالي وتخصصاته باحتياجات سوق العمل.
٧. وضع خريطة على المستوى القومي تربط البحث العلمي بالمؤسسات التعليمية، وبمؤسسات العمل والإنتاج .
٨. اعادة هيكلة نظام التعليم وتعديل محتوى المناهج التعليمية ،والعمل على إنشاء أقسام وتخصصات جديدة داخل كليات الجامعات تقوم بتوفير كوادر جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل .
٩. إنشاء كليات منتجة تحتوى على التخصصات العملية المختلفة، بحيث تقوم هذه الكليات بتدريس المواد النظرية وتربط التدريب العملي بالمجتمع المحلى.

١٠. العمل على التوجيه المهني الأكاديمي للطلاب بالجامعات ليتمكن الطالب من اختيار التخصص المناسب في الإمكانيات العلمية وفرص العمل المتاحة.
١١. توفير مسئول تدريب متفرغ بالجامعات من إحدى مهامه تحديد الشركات المتميزة التي تكون مجالا أمثلا لتدريب الطلاب .
١٢. أن يكون تعليم الطالب الجامعي على أعلى مستوى ممكن من الجودة.
١٣. تعميق التوعية بالمتغيرات الاقتصادية، وانعكاسها على مفهوم العمل ،ونشر الوعى المهني حتى لا يُصدم بالواقع بعد التخرج .
١٤. لامركزية المؤسسات التعلمية ولا مركزية صنع القرار وتقديم المعلومات اللازمة التي يحتاجها الطلاب لاتخاذ قرارات تجاه سوق العمل.
١٥. اعتماد إتقان لغة أجنبية كشرط للالتحاق بالدراسات العليا في كافة الاختصاصات.
١٦. انشاء مراكز للتدريب التحويلي داخل المحافظات .
١٧. توفير البيانات عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتقديمها لمراكز التدريب التحويلي للعمل على تلبيتها .
١٨. تطوير أنظمة للإرشاد والتوجيه المهني في المرحلة الثانوية وقبل الالتحاق بالجامعات لمساعدة الطلاب على اختيار التخصصات الملائمة لاحتياجات سوق العمل .
١٩. تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتسهيل القروض الصغيرة .
٢٠. الاهتمام بالصناعات الصغيرة وتشجيعها لأنها تتميز بانخفاض تكلفة خلق فرص العمل.
٢١. نشر ثقافة العمل الحر والمنتج وتشجيع المشروعات الصغيرة باعتبارها من أنسب البدائل لامتصاص قدر كبير من المتعطلين عن العمل.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم ،محمود نحمده علي (٢٠١٦) :"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٥" ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،العدد (١٧) ،يوليو.
٢. أبو النور ،بركات محمد (١٩٩٤) :"التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر" ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مصر ،العدد (١) .
٣. أبو لسين ،أحمد المبروك وسالم ،رشيد مفتاح (٢٠١٥) :"اختلالات سوق العمل وانتشار ظاهرة البطالة تحليل لبعض التجارب والمعالجات الناجحة" ،مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة طرابلس ،ع(١٤).

٤. البحيري ،خلف محمد (٢٠٠٦) :الإنفاق على التعليم الجامعي في مصر في ظل ثقافة السوق ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان التربية الوقائية وتنمية المجتمع في ظل العولمة، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي ،١٨-١٩ إبريل .

٥. البرعي ،نادية مرسي وآخرون (٢٠١٢) :"القوى وخريجي التعليم الفني والجامعي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠" ،مجلة السكان :بحوث ودراسات ،مصر ،ع (٨٤) ،يوليو.

٦. البنك الدولي (٢٠١٠) :مراجعات لسياسات التعليم الوطنية :التعليم العالي في مصر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير :القاهرة) .

٧. الجرساني ،وائل محمد سعد أحمد (٢٠١٢) :"مشكلات طلاب التعليم الجامعي في مصر :البطالة نموذجا" ،مجلة العلوم التربوية ،مج (٢٠) ،العدد (٤) ،أكتوبر.

٨. جمعة ،السيد علي السيد (٢٠١٦) :"تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي" ،دراسات تربوية ونفسية ،كلية التربية ،جامعة الزقازيق ،العدد (٩١) ،ابريل .

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨) :الكتاب الإحصائي السنوي مصر في أرقام (القاهرة :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

١٠. الحارثي ،محمود (٢٠١١) :"رؤية الطالب الجامعي للعلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في مصر وعمان " ،مجلة مستقبليات ،مطبوعات اليونسكو ،القاهرة ،مج (٤١) ،ع (٤) ،ديسمبر.

١١. حبيب ،مجدي عبد الكريم (٢٠٠٧) :آفاق جديدة للتعليم الجامعي العربي في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة في سوق العمل – من بحوث المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر(العربي السادس)لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي ،القاهرة، دار الضيافة جامعة عين شمس ،٢٥-٢٧ نوفمبر.

١٢. حجازي ،اعتدال بنت عبد الرحمن (٢٠١٢) :"أثر التدريب التحويلي في الحد من ظاهرة البطالة بين خريجات الكليات العلمية في المملكة العربية السعودية" ،مجلة كلية التربية ،جامعة المنصورة ،ع (٧٨) .

١٣. الحجيل ،عائدة بنت خليل وأشرف ،فاتن بنت أسعد (٢٠١٢) :العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من واقع المجتمع السعودي – من بحوث مؤتمر استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية ،الأردن

،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية ،ابريل .

١٤. حسن ،محمد صديق محمد (٢٠١٠) :"التعليم العالي في الوطن العربي ومتطلبات سوق العمل" ،مجلة التربية ،قطر ،ع (١٧٢) ،س (٣٩) ،يونيو.

١٥. الحسيني ،سليمان بن سالم (٢٠١٦) :رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل :دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة –من بحوث المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم بعنوان آليات تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي ،جامعة السودان ،٩–١١ فبراير.

١٦. الخويت ،سمير عبد الوهاب (٢٠٠٢) :"التعليم العالي وتنمية القوى البشرية في الوطن العربي" ،مجلة التربية ،الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ،السنة (٥) ،العدد ى(٦) ،مارس.

١٧. الدلو ،حمدي أسعد (٢٠١٦) :استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين (رسالة ماجستير :أكاديمية الإدارة والسياسة والدراسات العليا ،جامعة الأقصى بغزة) .

١٨. ذكر الله ،أحمد عبد الحميد (٢٠١٤) :"انعكاسات تطوير التعليم على سوق العمل في مصر" ،مجلة مصر المعاصرة ،مج (١٠٥) ،ع (٥١٤) ،ابريل .

١٩. --------- (٢٠١٦) :أزمة الاقتصاد المصري الاقتصاد المصري المؤشرات –الأسباب –الحلول (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية :القاهرة) .

٢٠. الرواف ،هيا بنت سعد بن عبد الله (٢٠١٤) :"التعليم وعلاقته بفرص الحصول على عمل" ،مجلة رابطة التربية الحديثة ،القاهرة ،مج (٦) ،ع (٢١) .

٢١. الزغبي ،أحمد فايز مطلق (٢٠١١) :"جودة مخرجات الجامعات السعودية واحتياجات سوق العمل" ،مجلة كلية التربية ،جامعة الزقازيق ،العدد (٧٠) ،الجزء الثاني ،يناير .

٢٢. الزيات ،فاطمة محمود (٢٠٠٧) :خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل ،دراسة مقدمة لندوة تطوير وتحديث التعليم الجامعي المنعقدة بكلية التربية بدمياط يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/٥/٩ ،المجلة العلمية بكلية التربية بدمياط ،جامعة المنصورة ،العدد (٥١) ،يناير .

٢٣. سالم ،محمد سالم إبراهيم (٢٠٠٣) :"عمالة الجامعيين في سوق العمل المصري" ،مجلة كلية الآداب ،جامعة المنصورة ،العدد (٣٢) ،يناير.

٢٤. سعيد ،عمر أحمد (٢٠١٢) :جودة المخرجات الأكاديمية وملائمتها لسوق العمل –من بحوث المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم بعنوان آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم ،القاهرة ،القرية الذكية ،في الفترة من ٢–٣ سبتمبر.

٢٥. سلامة ،محمود (٢٠٠٤) :"قضايا العمالة بدول مجلس التعاون الخليجي –تحدياتها وسبل مواجهتها" ،مجلة العمل العربي ،منظمة العمل العربية ،ع (٧٧) .

٢٦. السيد ،جيهان محمد محمد وحسين ،إيناس فهمي (٢٠١٥) :"أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،القاهرة ،العدد (٧١) ،مج (٢٢) .

٢٧. شحاتة ،حسين حسين (٢٠١٧) :البرنامج الاقتصادي الاسلامي في معالجة مشاكل مصر الاقتصادية ،سلسة بحوث ومقالات في الفكر الاقتصادي الاسلامي .

٢٨. الشوربجي ،مجدي (٢٠١٦) :"أثر النمو الاقتصادي على العمالة المصرية" ،مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،جامعة حسيبة بن بو علي ،الجزائر ،العدد الخامس .

٢٩. صالح ،سامية خضر (٢٠٠٤) :البطالة بين الشباب حديثي التخرج :العوامل والآثار والعلاج وعلاقتها بالزيادة السكانية (القاهرة :كلية التربية جامعة عين شمس).

٣٠. صالح ،نادية حمدي (١٩٩٥) :"نظام التعليم ودوره في ايجاد أنواع من البطالة –دراسة نظرية ميدانية بالتطبيق على خريجي التعليم التجاري الجامعي في قطاع البنوك" ،مجلة المدير العربي ،القاهرة ،العدد (١٣١) ،يوليو.

٣١. صديق ،حسام الدين محمد محمد (٢٠٠٤) :المتغيرات الحديثة في سوق العمل في مصر ومواجهة مشكلة البطالة –من بحوث المؤتمر السنوي التاسع لوحدة أ.د. محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات بعنوان إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين في مصر ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،٤–٥ ديسمبر .

٣٢. صقر ،هدى محمد عزت (٢٠٠٤) :"الآليات المقترحة لعلاج قضية البطالة وتحديات سوق العمل" ،مجلة البحوث الادارية ،مصر ،مج (٢٢) ،ع (٤) ،أكتوبر.

٣٣. العاني ،طارق والنعيمي ،صلاح (٢٠١٣) :التعليم العالي والتنمية في العراق :الواقع، التحديات، الآفاق (بغداد :مكتب اليونسكو للعراق) .

٣٤. العبادي ،هدى (٢٠٠٩) :"التشغيل في مصر بين آثار الأزمات العالمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل" ،آراء في السياسة الاقتصادية ،المركز

المصري للدراسات الاقتصادية ،العدد (٢٣) .

٣٥. عبد الجليل ،رباح رمزي (٢٠١٤) :"دور الجامعة في تفعيل التدريب التحويلي لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول (دراسة تحليلية) ،مجلة العلوم التربوية ،كلية التربية ،جامعة أسيوط ،العدد الرابع ،ج (١) ،أكتوبر .

٣٦. عبد الجواد ،جمعة سعيد تهامي (٢٠١٦) :"مدى مواءمة مخرجات كلية التربية جامعة بني سويف لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر المستفيدين " ،الثقافة والتنمية ،العدد (١٠٥) ،س (١٦) ،يونيو.

٣٧. عبد الحافظ ،ثروت عبد الحميد واسماعيل ،علي عبد ربه حسين (٢٠١٣) :"تطوير إدارة الأنشطة الطلابية بجامعة المنصورة للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل :تصور مقترح" ،المجلة الدولية التربوية المتخصصة ،المجلد (٢) ،العدد (١٢) ،كانون الأول .

٣٨. عبد الحكيم ،رهام (٢٠٠٠) :أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة –دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل (رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس) .

٣٩. عبد الحليم ،عصام حسني محمد (٢٠١٠) :"تحليل ظاهرة بطالة المتعلمين في سوق العمل المصري" ،مجلة مصر المعاصرة ،المجلد (١٠٠) ،العدد (٤٩٩) ،يوليو.

٤٠. عبد الستار ،صلاح الدين وآخرون (٢٠١٧) :"التعليم الهندسي ومتطلبات سوق العمل :برامج هندسة القوى الكهربائية كحالة دراسة" ،مجلة الجنان ،لبنان ،ع (٩).

٤١. العتيبي ،منير مطني (٢٠١٠) :"مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي". دراسة تحليلية ،المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمي، ع (٩٤) مارس .

٤٢. عثمان ماجد (٢٠٠٢): السكان وقوة العمل في مصر:الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية ، القاهرة ، دار ميريت للنشر.

٤٣. عجاجة ،فايزة أحمد محمد (٢٠١٦) :"دور التعليم الفني في تلبية احتياجات سوق العمل في مصر مع بحث أوجه الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية" ،مجلة البحوث التجارية ،كلية التجارة ،جامعة الزقازيق ،مج (٣٨) ،ع (٢) ،يوليو .

٤٤. العجمي ،محمد حسنين عبده (٢٠٠٠) :"الاعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية لمواجهة تحديات المستقبل ومتطلباتها كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة" ،مجلة كلية التربية ،جامعة المنصورة ،ج (٤٢) ،يناير.

٤٥. ---------- (٢٠٠٣) :"التطـــور الأكاديمي للمهنة بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل" ،مجلة كلية التربية ،جامعة المنصـــورة ،العـــدد (٥٢) ،ج (١) ،مايو.

٤٦. العطار ،سهير عادل (٢٠٠٤) :بطالة خريجي الجامعات في مصر في الوضع الراهن وآليات المواجهة :دراسة ميدانية على عينة من طلبة الدراسات العليا– من بحوث المؤتمر السنوي التاسع بعنوان إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين ،وحدة أ.د. محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،القاهرة ،٤–٥ ديسمبر .

٤٧. عفان ، منال (٢٠١١): "السياسة النقدية المثلى لتحقيق الاستقرار المالى :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى "، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، المجلد ١٢، العدد٤، أكتوبر.

٤٨. علام ، أحمد عبد السميع (٢٠١٧):"انعكاسات القرارات السياسية على الوضع الاقتصادى فى مصر "– دراسة استنباطية تحليلة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ،جامعة أبو ظبى ، المجلد (١)،العدد (٩) ، نوفمبر.

٤٩. على ،سعيد إسماعيل (٢٠٠١) :من الترضي في القبول إلى التردي في المخرجات–من بحوث المؤتمر القومي السنوي الثامن بعنوان مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس،١٣–١٤ نوفمبر.

٥٠. علي ،مجدي مهدي (٢٠٠٠) :"التعليم من أجل التنمية المستدامة :التحدي المحلـــي والعالمي" ،مجلـــة مســـتقبليات ،مركـــز اليونسكو بالقاهرة ،المجلد (٣٠) ،العـــدد (١١٣) ،مارس.

٥١. عمار ،حامد (١٩٩٣) :"في التوظيف المستقبلي للنظام التربوي" ،مجلة التربية والتنمية ،القاهرة المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، السنة (٢)، ع(٢)، يناير.

٥٢. ------ (٢٠٠١) :مسئولية الجامعة مع ثقافة السوق– من بحوث المؤتمر القومي السنوي الثامن بعنوان مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر ،مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس،١٣–١٤ نوفمبر.

٥٣. عمارة ،سامي (٢٠١٢) :"تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة" ،مجلة مستقبل التربية العربية ،العدد (٨٠) ،الجزء (١٩) .

٥٤. غربال ،عبد الفتاح (٢٠١٦) :"المتغيرات الاقليمية والدولية وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي :الأفكار والسياســـات"

،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مجلد (٢٣) ،العدد (٧٤) .

٥٥. الغزال ،محمد عياد (٢٠٠٥) :"العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل" ،مجلة الجامعي ،النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي بليبيا ،العدد (٩) .

٥٦. غمرواي ،نورما وآخرون (٢٠٠٩) :تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع – ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي ،بيروت ،٦-١٠ ديسمبر.

٥٧. فاروق ،عبد الخالق (٢٠١٣) :مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه (القاهرة :دار الثقافة الجديدة) .

٥٨. فوزي ،سميحة (٢٠٠٤) :العولمة والقدرة التنافسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (القاهرة :البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة الأهرام للترجمة والنشر) .

٥٩. قابيل ،محمد صفوت (٢٠١٣) :اقتصاديات الربيع العربي –الانجاز والانقاذ(القاهرة :الأنجلو المصرية) .

٦٠. الماقوري ،علي رمضان (٢٠٠٥) :"العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :الواقع وإمكانيات التطوير" ،مجلة الجامعي ،النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي بليبيا ،العدد (٩) .

٦١. مبروك ،محمد إبراهيم إبراهيم (٢٠١٦) :"ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر :دراسة ميدانية على عينة من الخبراء وأساتذة الجامعات" ،حوليات آداب عين شمس ،المجلد (٤٤) ،يونيو .

٦٢. مجاهد ،محمد إبراهيم عطوة (٢٠٠١) : التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية- من بحوث المؤتمر العلمي السنوي بعنوان التعليم وعالم العمل في الوطن العربي. رؤية مستقبلية، كلية التربية جامعة المنصورة،٣-٤ أبريل.

٦٣. المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (٢٠٠٠) :البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية ،التكنولوجيا والبطالة –تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن الدورة الخامسة والعشرين ،القاهرة ،المجالس القومية المتخصصة .

٦٤. محمد ،أسامة ماهر حسين(٢٠٠٢):"دراسة نقدية لمشروع مبارك كول فى مجال التعليم الفنى فى مصر " ، مجلة مستقبل التربية

العربية،القاهرة ،المركز العربى للتعليم والتنمية ،المجلد (٨) ،العدد (٢٦)،يوليو.

٦٥. محمد ،ميادة محمدي (٢٠١٣) :"دراسة احصائية لاحتياجات سوق العمل المصري من بعض خريجي التعليم الجامعي الخاص (٢٠٠٨-٢٠١٨) " ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مصر ،ع (٤) ،أكتوبر.

٦٦. محمود ،صباح فيحان وقدوري ،فائق مشعل (٢٠٠٥) :نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية –من بحوث المؤتمر العربي الأول بعنوان استشراق مستقبل التعليم العالي ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،شرم الشيخ ،١٧-٢١ ابريل .

٦٧. محمود ،محمد مالك محمد سعيد (١٩٩٢) :سياسات التعليم العالي وعلاقتها باحتياجات سوق العمل من بحوث المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بعنوان السياسات التعليمية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة المنصورة،٧-٩ يوليو.

٦٨. محمود ،نادية يوسف كمال (١٩٩٧) :"ظاهرة بطالة خريجي التعليم العالي في مصر الأسباب وكيفية المواجهة" ،التربية المعاصرة ،س (٧) ،العدد (١٥) ،ابريل.

٦٩. مدكور ،سعيد (١٩٩٠) :"أزمة الخليج والاقتصاد المصري السلبيات والايجابيات" ،مجلة إدارة الأعمال ،القاهرة ،العدد (٥١) ،ديسمبر .

٧٠. مرسي ،عمر محمد محمد وآخرون (٢٠١٧) :"متطلبات اعداد الطالب المعلم بكليات التربية في جمهورية مصر العربية لمواكبة سوق العمل جامعة أسيوط أنموذجا :دراسة ميدانية" ،الثقافة والتنمية ،العدد (١١٧) ،س (١٨) ،يونيو.

٧١. المصري ،سعاد محمد محمد (٢٠١٤) :"دراسة لمتطلبات سوق العمل للخريجين وفق لبرنامج الإعلام التربوي في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي –دراسة ميدانية " ،مجلة كلية الآداب ،جامعة الزقازيق ،العدد (٧١) .

٧٢. المطوع ،بدور عبد الله وآخرون (٢٠٠٩) :التربية البدنية والرياضة وسوق العمل رؤى وتطلعات –دراسة حول احتياجات سوق العمل الكويتي من المتخصصين في مجالات العمل المهني للتربية البدنية والرياضة بدولة الكويت –المنتدى الثاني للمعلم بعنوان رؤية جديدة نحو تطوير أداء المعلم ،الكويت ،كلية التربية الأساسية ،ابريل .

٧٣. مظلوم ،نهال كمال وآخرون (٢٠١٢) :"القوى العاملة وخريجي التعليم الفني والجامعي في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠" ،السكان :بحوث ودراسات ،مصر ،العدد (٨٤).

٧٤. معهد التخطيط القومي (٢٠٠٣) :قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣) ،يوليو.

٧٥. منظمة العمل الدولية (٢٠٠٨) :العمل اللانظامي في الدول العربية ،منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال، تقرير الاجتماعي الإقليمي للخبراء من ١٥-١٧ يوليو ،المكتب الإقليمي للدول العربية.

٧٦. منظمة العمل العربية (٢٠٠٨) :موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية نحو سياسات وآليات فاعلة، مكتب العمل العربي والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية، القاهرة، يوليو.

٧٧. ---------- (٢٠١٢) :التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة ،بعنوان المواءمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل ،الغردقة ،٣-٥ ديسمبر.

٧٨. المهدي ،سوزان والجبار ،سهير علي (٢٠٠١) :"آليات مقترحة لمواجهة مشكلة بطالة خريجي الجامعات في مصر" ،مجلة التربية والتنمية ،العدد (٢٣) ،مجلد (٩) ،سبتمبر .

٧٩. المهدي ،ياسر فتحي الهنداوي وآخرون (٢٠١٤) :"استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل لمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة" ،مستقبل التربية العربية ،مصر ،مج (٢١) ،ع (٨٩) ،ابريل.

٨٠. نصر،نوال أحمد (٢٠١١) :التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة من منظور شراكة المجتمع المدني في إفريقيا – من بحوث المؤتمر العلمي الثانوي التاسع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان التعليم والتنمية البشرية في دول قارة إفريقيا ،الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ،٩ يوليو.

٨١. الوديان ،قاسم محمد عقلة (٢٠١٥) :انعكاسات التغيرات السياسية في مصر وسوريا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأردن ٢٠١٠-٢٠٢٠ (رسالة ماجستير ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك).

٨٢. وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٩) :قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات ،الطبعة الثامنة والعشرين ،القاهرة :الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،مادة (١) .

٨٣. اليونسكو (٢٠١٢) :تسخير التعليم لمقتضيات العمل (القاهرة :اليونسكو) .

المراجع الأجنبية

1. Ahmed ,R. & Others (2011) :"The Role of final year project in the school of mathematical sciences in the human capital development" ,Social and behavioral sciences ,N. (18) .
2. Bhorat ,Haroon & Lundall ,Paul (2004) :Employment and Labor Market Effects of Globalization, University of Cape Town, Employment Analysis Unit and Employment Strategy Department.
3. Cabus ,Sofie J. & Somers ,Melline A. (2017) :"Mismatch between education and the labour market in the Netherlands: is it a reality or a myth? The employers' perspective" , Journal Studies in Higher Education ,Vol 227, 15 Feb .
4. David ,Atchoarena (2009) :Linking the Development of Tertiary Education and the Labour Market ,Conference of Tertiary Education in Small States :Planning in the Context of Globalization ,UNESCO and International Institute for Education Planning (IIEP) ,from 2-3 July .
5. Egypt Human Development Report(2010) :Youth in Egypt. Building our future, Cooperation between the United Nations development program (UNDP) and the Institute of National planning in Egypt .
6. Fawzi ,Samiha (2002) :Investment Politics and the Unemployment Problem in Egypt ,Egyptian Center for Economic Studies ,Cairo ,Working Paper no. (68) .
7. Fawzy ,Samiha (2002) :Globalization and firm Competitiveness in The Middle East and North Africa Region (Washington :World Bank) .
8. Genes ,Dias M.: Labor Market and the Technical High School in Italy – Evaluative study, in: (2010) http://bellquel.bo.cnr.it/attivita/ecomve/school/2html.
9. Giev ,N. Marleen (2003) :Vocational Education and the Labor Market : in http://wilsontxt.hw wilson.com/pdfhtml.
10. Handousa ,Heba (2004) :Egypt Human Development Report ,Choosing Decentralization for good governance ,Cooperation between the United Nations development programme (UNDP) and the Institute of National planning in Egypt .
11. Hansson ,Bo. (2007) :"Effects of tertiary expansion Crowding out Effects and Labour Market Matches for Higher Education" ,OECD ,Education Working Papers ,No. (10) ,OECD published ,France .
12. Hassan ,Mohamed & Sassanpour ,Cyrus (2008) :"Labor market pressures in Egypt :why is the unemployment rate stubbornly high" ,Journal of Development and Economic Policies ,Arab Planning Institute ,Kuwait ,vol. (10) ,no. (2) .
13. Holmes ,E. (2008) :"Higher education reform in Egypt :preparing graduates for Egypt's changing political economy ,education ,business & society" ,Contemporary Middle Eastern Issues ,2008 ,1(3) .
14. Human Resources and Skills Development Canada (2002) :Knowledge Matters: Skills and Learning for Canadians (Canada's Innovation Strategy: Ottawa, Canada) .
15. Junek ,O. & Others (2009) :"Two perspectives on event management employment :student and employer insights into the skills required to get job done" ,Journal of Hospitality and Tourism Management , N. (16) .
16. Karl ,Ingar Kittelsen & Havard ,Helland (2016) :"Do grades in higher education matter for labour market rewards? A multilevel analysis of all Norwegian graduates in the period 1990–2006" ,Journal of Education and Work , Volume 30,Issue 4 .

17. Kolesnikova ,Julia & Others (2015) :"Higher Education Demands of the Labor Market" ,Social and Behavioral Sciences , Volume 191, 2 June .
18. Lan ,W. & Others (2017) :"Equity in higher education and graduate labour market outcomes in Australia" ,Journal of Higher Education Policy and Management ,Volume 39, Issue 6 ,2017 .
19. Mcconnell ,C.R. & Others (2003) :Contemporary Labor Economics (Mc-Graw & Hill :New York) .
20. Metlife Foundation (2009) :After School Alert ,Issue Brief ,No. (36) ,April 2009 ,in :http://www.aftershoolalliance.org .
21. Metwally ,Manal & El. Ehwany ,Nagwa (2001) :"Labor Market Competitiveness and Flexibility in Egypt" ,Research Projects ,Center for Economic and Financial research and Studies , Vol. (11).
22. Michaelides ,Marios (2010) :"Labour Market Oligopolistic competition, The Effect of worker immobility on wages" ,Journal of Labour Economics, Vol. (7), January .
23. Rae ,D. (2007) :"Connecting enterprise and graduate employability :Challenges to the Higher education culture and curriculum?" ,Education and Training ,48(8/9) .
24. The World Bank (2008) :The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa (The World Bank :Washington) .
25. Tomlinson ,M. (2007) :"Graduates' employability and student attitudes and orientations to the labour market" ,Journal of Education and Work ,20(4).
26. United Nations Development Programme (UNDP) (2010) :Egypt Human Development Report:Youth in Egypt. Building our future, Cooperation between the United Nations development programme (UNDP) and the Institute of National planning in Egypt .
27. United Nations Development Programme (UNDP) (2015) :Arab Human Development Report,Towards Freedom in The Arab World ,New York ,UNDP .